INSTITUTE FOR
WAR & PEACE REPORTING

IWPR

رائدات ما بعد الثورة

الفرص الناشئة والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للمرأة الليبية والمجتمع المدني

رائـــدات
ما بعد الثورة

الفـرص الناشـئة والآثـار المترتبـة علـى ذلـك
بالنسـبة للمرأة الليبيـة والمجتمع المدني

شكر وتقدير

تـم إعـداد هـذا التقريـر مـن قبـل مؤسسـة بنـدا للاستشـارات الدوليـة المحـدودة (BCI) بمشـاركة مؤسسـة ريبـووت (REBOOT) التـي سـاهمت فـي إعـداد منهجيـة البحـث والإخـراج الفنـي للتقريـر الإنجليـزي. نـود أن نتوجـه بالشـكر إلـى خبيرتـي الشـؤون الجندريـة فاطمـة خفاجـي والمحاميـة إسـراء محاديـن لمراجعتهمـا مسـودة التقريـر.

قـام بترجمـة التقريـر إلـى اللغـة العربيـة معـاذ أبـو دلـو وعلـي عبابنـة، ومراجعتـه وتحريـره باللغـة العربيـة هـالا الحديـدي. كمـا شـارك محمـد خصاونة مـن مؤسسـة بنـدا فـي التصميـم والإخـراج الفنـي للتقريـر.

ونتوجـه بالشـكر الخـاص لأعضـاء فريـق البحـث المجتهديـن، الذيـن قامـوا بتحـدي الظـروف الصعبة لجمـع البيانـات ونقـل قصـص ووجهـات نظـر وحقائـق مؤسسـات المجتمـع المدنـي العاملـة فـي ليبيـا. تـرأس الفريـق محمـد خصاونـة مـن مؤسسـة بنـدا للاستشـارات فـي الأردن والـذي ضـم باحثيـن مـن ليبيـا هـم: إمتينـان أ، إينـاس م، زورغ م، محمـد خ، محمـد ز، ويوسـف ز. وقـام بدعـم فريـق البحـث كل مـن ماثيـو لويـل وأوكسـانا كاميليـري مـن مؤسسـة بنـدا للاستشـارات فـي مالطـا.

وعمـل فريـق معهـد صحافـة الحـرب والسـلم (IWPR) دون كلـلٍ مـن أجـل إطـلاق هـذا المشـروع. وكان دعمهـم فـي التواصـل مـع منظمـات المجتمـع المدنـي، والمسـاعدة فـي جمـع البيانـات وتحليلهـا، وجهـود التنسـيق الشـاملة قيمـة للغايـة. شـكر خـاص لـكل مـن سـاث ميكسـنر، ناديـا صامـت، آبـي تيلمـان، أروى مـرزوق، ويولانـدا زيمانسـكي.

هـذا المشـروع ممـول مـن قبـل حكومـة المملكـة المتحـدة لبريطانيـا العظمـى وأيرلنـدا الشـمالية، واسـتفاد مـن الدعـم المسـتمر مـن قبـل موظفـي سـفارة المملكـة المتحـدة فـي ليبيـا.

واخيـراً والأهـم، نـود أن نشـكر العديـد مـن نشـطاء المجتمـع المحلـي الليبييـن، نسـاءً ورجـالاً، فـي جميـع أنحـاء البـلاد لالتزامهـم بالعمـل لبنـاء واسـتدامة أسـر وأحيـاء ومجتمعـات بلدهـم بأكملـه.

هـذا التقريـر هـو نتيجـة لبحـث أجرتـه مؤسسـة بنـدا للاستشـارات الدوليـة المحـدودة (Binda Consulting International - BCI) ومعهـد صحافـة الحـرب والسـلم (IWPR) ومؤسسـة ريبـووت (Reboot) ضمـن مشـروع أنـتِ رائـدة. ويسـتند البحـث إلـى مقابـلات أجريـت مـع مواطنيـن ومواطنـات ليبييـن مـن مناطـق مختلفـة مـن ليبيـا فـي عامـي 2017 و 2018. التحليـلات والآراء الـواردة فـي هـذا التقريـر هـي آراء المؤلفيـن ولا تمثـل بالضـرورة رأي حكومـة المملكـة المتحـدة لبريطانيـا العظمـى وأيرلنـدا الشـمالية.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي	3
المقدمة	9
منهجية البحث	11
النشاط المجتمعي في ليبيا	13
وضعية المرأة	19
الأمن	23
التعاون والشراكات	27
الأولويات البرامجية	33
الخلاصة	41
التوصيات	43

«حتى اليوم لا يزال عدد كبير من النساء راضيات عن وضعهن في المجتمع، والنساء ما زلن مقتنعات بأن عليهن البقاء في منازلهن، أو العمل كمعلمات في المدارس، وهن يعتقدن أنه ليس من مسؤوليتهن مواجهة الصعوبات والظروف بل ترك هذه الأمور للرجال، ومع ذلك هناك نساء لا يرين أنفسهن أقل من الرجال في أي شيء، وإنما أكثر قدرة من الرجال، وعلى استعداد لتحمل المسؤولية، والعمل من أجل الوصول الى المساواة».

–امرأة، عضوة مجتمع محلي، جنوب ليبيا.

الملخص التنفيذي

على الرغم من أن المجتمع الليبي يواجه تحديات حرجة في الفترة الانتقالية التي يمر بها حالياً، إلا أنه وفقاً لبحثنا هذا، فإن هناك نموذجاً جديداً من التنمية المجتمعية في طور النشوء، وذلك مع وجود مؤسسات المجتمع المدني والمجالس المحلية ورجال الأعمال وأعضاء المجتمع المحلي و الوطني الذين يعملون بتعاون وثيق من أجل استقرار المدن والبلدات والقرى. ومما يعمل على إنجاح هذا النموذج هو حقيقة أن العائلة والقبيلة والعادات والتقاليد والدين كلها عوامل مهمة للهوية بين غالبية الليبيين.

إن نشوة الثورة أحدثت تغييراً جذرياً في المجتمع، وأدخلت أفكاراً وخطابات وتجارب جديدة داخل المجتمع الليبي تتجلى آثارُها في تغير الحياة السياسية والاقتصادية والقانونية في ليبيا. وعلى الرغم من جميع الأسباب المذكورة سابقاً، إلا أن المجتمع المدني ينمو ويساهم في بناء نسيج ليبيا وإصلاحها بطرق مهمة وفاعلة، ويتشارك الناشطون مع المجالس المحلية وقطاع الأعمال الذين يعتبرون مؤثرين في المجتمع لمساندة الحكومة المحاصرة بالاضطرابات السياسية. وللتكيف مع تطور الظروف قامت مؤسسات المجتمع المدني بتبني وسائل التكنولوجيا الحديثة واكتسبت مهارات جديدة في عملها لتساعد في استعادة استقرار المجتمعات المحلية التي تقبع تحت فك الصراعات.

يجمع هذا التقرير البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها خلال مقابلات مع 73 من المستجيبين، 52 في المائة منهم من النساء، وجميع المستجيبين هم مواطنون و مواطنات ليبيون من مختلف أنحاء ليبيا يقومون إما بتنفيذ مشروعات المساواة بين الجنسين، أو بإدراج هذه المشروعات ضمن برامجهم، أو هم من المؤثرين أو من الأعضاء البارزين في المجتمع المحلي. وقد تم إجراء هذه المقابلات في نهاية عام 2017 وأوائل عام 2018.

إن الغاية من هذا البحث هي فهم الفرص التنظيمية والبرامجية الموجودة لتقوية وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، وعليه، فقد خلص البحث إلى أن التنفيذ الفعال لبرامج المجتمع المدني لا يعتمد بالضرورة على حجم المؤسسات، أو هيكلها التنظيمي بل على قدرتها على الإبداع وهمّتها والتفاهم والشعور بمهمة وواجب الأعضاء و/أو الناشطين المتطوعين. وعلى أرض الواقع يمكن أن يكون لمجموعات متماسكة ومختصّة من الناشطين تأثير بقدر المؤسسات المهنية التي تعمل بأطر وهياكل تنظيمية رسمية وموظفين مدفوعي الأجر.

وبينما يركز البحث على مؤسسات المجتمع المدني التي يتمحور عملها ونشاطها حول المرأة، فإن العديد من النتائج والتحليلات ذات صلة بالمجتمع المحيط ككل الذي بدوره يدعم التنمية والمشاركة المدنية، مما يدل على التزام الليبيين الثابت بإصلاح مجتمعهم الهش.

فعلى سبيل المثال، غادر ليبيا العديد من الناشطين لأسباب تتعلق بالوضع الأمني والخوف من عدم القدرة على حماية أنفسهم من الخطر المحيط، ولكن العديد من التدريبات التي بدأوها على العمل المجتمعي والأعمال الخيرية والإنسانية، ومبادرات كسب التأييد يجري تنفيذها في كل ركن من أركان البلاد من قبل الأشخاص القادرين على ذلك والذين يهتمون بمجتمعاتهم بدرجة عالية. وتنفذ مؤسسات المجتمع المدني أنشطة بدعم وشراكة من جهات مختلفة مثل المتطوعين والحكومات المحلية والشركات الخاصة وآليات الدعم المقدمة من المجتمع الدولي. وفيما يلي النتائج والتوصيات الرئيسية التي توصل إليها البحث:

- يظهر البحث أن معظم المشاركين في الدراسة يشعرون بأن وضع المرأة في ليبيا آخذ في التحسن مع مرور الوقت، فالمرأة بالمقارنة مع الوضع في ليبيا قبل عام 2011 أصبحت قادرة على المشاركة بحرية أكبر في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، غير أن المشاركين أعربوا أيضاً عن اعترافهم بأن الصراعات السياسية الأخيرة قد أوجدت بيئة غير صحية تتعرض فيها المرأة للتهميش أو تجعلها تختار هي نفسها عدم المشاركة. وللقيم الاجتماعية المحافظة تأثير كبير على مدى قدرة المرأة على المطالبة بهذه الحقوق، ففي حين أن العنف والتهديدات الأمنية المستمرة يؤثران سلباً على مستوى حقوق جميع الليبيين، فإنهما يؤثران على المرأة بصورة أكبر.

- يعرب العديد من المشاركين عن قلقهم من أن الأفكار الدينية المحافظة جداً والتي في غالب الأحيان تكون مستوردة من الخارج تهدد الحقوق الممنوحة للمرأة والحقوق القانونية، وتسعى إلى التقليل إلى أدنى حد من أي فرص ممكنة لإعطاء صوت عادل للتعبير عن هذه المخاوف.

- يعد الوصول إلى الموارد عبر الإنترنت وسيلة أساسية لتقديم وتنفيذ التدريب فضلاً عن المساحات الآمنة للمناقشات حول الموضوعات الحساسة. إن الأزمة الاقتصادية لها دور واضح في تشكيل العديد من التحديات ولكنها أتاحت أيضاً فرصة لليبيين لاستكشاف فرص العمل في القطاع الخاص، بما في ذلك النساء اللواتي يدعّمن أُسرهن التي تعاني بشكل كبير من أزمة شح السيولة. وسيتيح التمكين الاقتصادي للمرأة فرصة لإحداث أثر طويل الأمد على السياسة الاقتصادية، مما سيؤدي إلى تمكين اجتماعي وسياسي في النهاية.

- فتحت الأزمات والصراعات أيضاً حيزاً أمام المرأة لكي تنخرط في حل النزاعات ومفاوضات السلام على المستويات المحلية، حيث كان هذا المجال محصوراً فقط في الرجال.

- على الرغم من النجاح الواضح، حتى في الأوقات العصيبة، يمكن أن تكون البيئة الحالية في ليبيا خطرة وهشة وخاصة بالنسبة لأولئك الذين يعملون في مجالات حقوق الإنسان، وعلاوة على ذلك وبسبب هشاشة الوضع داخل المجتمع، فإن الحوار يخضع للرقابة الذاتية والمجتمعية، ولكن حتى مع ذلك فإن المناقشات الحساسة تأخذ طريقها بين الليبيين على المستويات المحلية ومن خلال منصات الإنترنت.

- تقدم المؤسسات الخيرية والإنسانية خدمات مهمة، وتدعو المجموعات المماثلة إلى دعم المجتمعات المحلية. ويدعم نشطاء المجتمع المدني التنمية المحلية، غير أن المجتمع المدني ككل يعاني من محاولات وتصورات بعض الفئات التي تتعمد أن تسيء إلى نوايا هذه المؤسسات، وبالمثل فإن التخوف في بعض الدوائر من غايات المجتمع الدولي يزيد من هذه الافتراضات.

- على الرغم من التصورات المختلطة حول المشاركة الدولية في ليبيا، أعربت مؤسسات المجتمع المدني التي أُجريت مقابلات معها عن يقينها بأن المجتمع الدولي يقدم الدعم الأساسي لليبيا ككل، ويسهل مبادرات السلام، ويقدم المساعدات الإنسانية اللازمة، ويدعم عمل المجتمع المدني في جميع أركان البلاد. وفي حين أن العديد من المواطنين لا يفهمون الدافع وراء الدعم الدولي، إلا أنه من الواضح أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تقدر مساهمة المانحين الدوليين الذين يدعمون تنمية المجتمع واستقراره.

- في نهاية المطاف، تطور ليبيا هو غاية جميع الليبيين والليبيات، وكما يظهر البحث، يقوم الليبيون و الليبيات في ظل المناخ الحالي من انعدام الأمن، والانقسام السياسي، والاضطرابات الاقتصادية، بتطوير مجتمعاتهم والعمل على استدامتها وحمايتها وكسب التأييد والدعم لها، كما يظهرون القدرة على الصمود والبراعة في دعم المبادرات المجتمعية الصعبة. وحتى في الأوقات الحرجة عمل الناشطون الليبيون على إقامة تعاون وشراكات مجتمعية تخدم كنماذج للتنمية المستقبلية.

«فشل الرجال خلال هذه الفترة من الحروب والصراعات والانقسامات في تحقيق السلام الدائم، وربما حان الوقت للمرأة لاتخاذ الخطوة الأولى نحو الطريق الصحيح لإخراجنا من هذه الأزمات».

—امرأة، عضوة مجتمع محلي، جنوب ليبيا.

فريق المشروع

معهد صحافة الحرب والسلم (IWPR)

هي منظمة غير حكومية تعطي صوتاً للناس في الخطوط الأمامية للصراع والمراحل الانتقالية لمساعدتهم على دفع دفة التغيير. تأسس المعهد في عام 1992 ويعمل في أكثر من أربعة وعشرين بلداً وإقليماً في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويدعم المعهد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والمرأة والصحفيين والمواطنين الصحفيين في العديد من البلدان في النزاعات والأزمات والمراحل الانتقالية في جميع أنحاء العالم. يسهم المعهد في تحقيق السلام والحكم الرشيد من خلال تعزيز قدرة الإعلام والمجتمع المدني على التعبير عن رأيهم، ويتم ذلك من خلال التدريب والتوجيه وتوفير المنصات وبناء القدرات المؤسسية لوسائل الإعلام والمجموعات المدنية، والعمل مع الشركاء المستقلين والرسميين لإزالة الحواجز التي تعيق حرية التعبير وتعزيز المناقشات العامة ومشاركة المواطنين.

معهد صحافة الحرب والسلم يدافع بشدة عن حقوق المرأة؛ يعمل المعهد على الدفاع عن قضايا حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم، مع دعم الناشطات المدنيات والمراسلات في البيئات الصعبة، ويقوم عمل المعهد في جميع أنحاء العالم على دعم المؤسسات النسائية الناشئة، وتعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة.

إن شركاء المعهد من المجتمع المدني ووسائل الإعلام لا يسلطون الضوء على أوجه عدم المساواة والإساءات فحسب، بل يحتفلون أيضاً بإنجازات المرأة التي تقود التغيير في مجتمعاتها، ويركز جزءٌ كبير من عمل المعهد على إعطاء صوت لأولئك الذين قد لا يكون صوتهم مسموعاً، وترويج البرامج الهادفة لإعلاء أصوات النساء في مناطق النزاع من خلال تدريب الصحفيات وتزويدهن بمنصات ومنتديات إعلامية فعالة في المناطق المتأثرة بالانقسامات والنزاع، وتوفير حيز حيوي لمشاركة المرأة في عمليات بناء السلام والمشاركة السياسية والاقتصادية، علاوة على ذلك تتمتع المدافعات عن حقوق الإنسان بدرجة أعلى من الأمان في البيئات العدائية في كثير من الأحيان بفضل برامج المعهد الهادفة إلى تعزيز الوعي بالسلامة الشخصية والرقمية.

معهد صحافة الحرب والسلم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: يعمل المعهد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأكثر من عقد من الزمن، ويساعد عمل المعهد على بناء إعلام مستقل ونابض بالحياة، ومجموعات مدنية ومجتمعية نشطة، ومؤسسات ديمقراطية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد عززت المبادرات المنفذة في المنطقة من عمل المؤسسات الصحفية ومؤسسات المجتمع المدني بطرق شتى، بداية من دعم الإصلاح القانوني وإعادة هيكلة السياسات التي تشمل في عملها زيادة مستوى حرية الإعلام وحقوق المرأة والمشاركة السياسية وصولاً إلى إدارة الوقت الفعال وتنفيذ البرامج الهادفة لبناء مؤسسات مستدامة. وللمعهد مكاتب وحضور في تونس وليبيا ومصر ولبنان والعراق وسوريا وتركيا بالإضافة إلى البرامج الإقليمية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تبوأ خريجو برامج معهد صحافة الحرب والسلم أدواراً قيادية في الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والإعلامية، وفي بعض الحالات في المعارضة السلمية. كما ويقوم آخرون ممن أجبروا على الفرار من بلدانهم بالدعوة والعمل بطرق أخرى لدعم مبادئهم وأهدافهم، والمساعدة في تخطيط المرحلة الانتقالية وتنظيم الدعم للاجئين.

مؤسسة بندا للاستشارات الدولية المحدودة (BCI)

مؤسسة بندا للاستشارات الدولية المحدودة (BCI) هي مؤسسة استشارات سياسية يقع مقرها في أوروبا، تقوم بتوفير خدمات التدريب والبحوث والتحليل السياسي، ولديها خبرة عميقة في تصميم البرامج، وتوفير خدمات أبحاث الرأي العام، والمشاركة السياسية للمرأة، والاستراتيجيات السياسية، ومهارات التواصل خلال الأزمات، وتقنيات التدريب لبناء القدرات التنظيمية.

تأسست مؤسسة بندا في عام 2014، ويتمتع كبار الاستشاريين فيها بالخبرة الطويلة والعميقة في مجال الديمقراطية والتنمية الدولية. ولدى المؤسسة المزيج المناسب من المواهب والفهم اللازم لتقديم المشورة وإجراءات العمل، وذلك من خلال خبرات العمل التي تمتد لعشرات السنين في بعض أكثر البيئات السياسية تحدياً وصعوبة.

وتمتلك المؤسسة المهارة العالية للاستجابة بسرعة إلى احتياجات عملائها وشركائها، ولدى مؤسسة بندا شبكة عالمية من الخبراء الذين يتمتعون بالمواهب والخبرات اللازمة للقيام بتصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج المتنوعة.

عمل كبار مستشاري المؤسسة على تطوير قدرات الجهات والعناصر السياسية الفاعلة والمؤثرة في العديد من الديمقراطيات الناشئة والمجتمعات التقليدية، وذلك من أجل الاستجابة بشكل أفضل للتحديات الكامنة وراء التغييرات الكبيرة والجذرية. ويمتلك مستشارو المؤسسة الدراية والفهم العالي للعقبات التي تواجه عمليات المصالحة داخل المجتمعات وفيما بينها، لأنهم عاشوا وعملوا لفترات طويلة في بيئات نزاع وبيئات ما بعد النزاع.

مؤسسة ريبووت (Reboot)

مؤسسة ريبووت هي مؤسسة تعنى بتصميم الابتكارات وتكرس عملها لدعم العدالة الاجتماعية. وبالشراكة مع المؤسسات الرائدة تعمل ريبووت على تقديم سياسات وبرامج تدفع عجلة التنمية نحو منهج أكثر شمولاً وحكومات أكثر مساءلة.

ونفذت المؤسسة منذ عام 2010 العديد من التعاقدات في أكثر من 30 بلداً ضمن بيئات وأوضاع مختلفة تتسم بطابع التحديات السياسية، ونقص الموارد، والبيئات المتضررة نتيجة النزاعات. ويشمل عملاء وشركاء ريبووت المؤسسات المؤثرة، والمؤسسات الدولية، والحكومات على المستويين المحلي والوطني، ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني. وتجمع ريبووت هذه المجموعات المتنوعة معاً لتشارك في إيجاد وتقديم حلول للتحديات المعقدة، مع التركيز على ثلاثة مجالات: جعل الحكومات أكثر تشاركية وخضوعاً للمساءلة، وتعزيز بيئة الإعلام الصحي، ووضع الابتكار موضع التنفيذ في المؤسسات الرائدة.

وكخبراء في التصميم من أجل تحقيق الصالح العام، قامت المؤسسة بتدريس منهجية عملها في عدد من الجامعات هي: جامعة هارفارد، وجامعة كولومبيا، وجامعة نيويورك، وقدمت منهجية العمل هذه لكبار المديرين التنفيذيين في مؤسسات غير حكومية مهمة ومجموعة شركات فورتشن 500، وتم نشر العديد من الأعمال التي نفذتها المؤسسة في صحف ومحطات رئيسية مثل: صحيفة نيويورك تايمز، والجزيرة، ومجلة الابتكار في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وستانفورد لاستعراض الابتكار الاجتماعي، ومجلة الأطلسي.

وأساس العمل الذي تتبعه المؤسسة هو البحوث التطبيقية القوية، وتشدد المؤسسة على البحوث الميدانية الأولية التي تقوم على الأساليب الإثنولوجية، حيث أنها تتبع منهجاً يعتبر أن المستخدمين والمؤسسات هم نتاج سياق عملهم، وتعمل المؤسسة أيضاً على معرفة العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تشكل تصوراتهم وسلوكياتهم، الأمر الذي يخلق رؤى دقيقة وقابلة للتنفيذ تدعم العمل الاستراتيجي والتصميم والتطوير.

أنتِ رائدة: العمل الرائد في المشاركة المدنية

يقوم معهد صحافة الحرب والسلم (IWPR) من خلال مشروع «أنتِ رائدة» الذي تموله الحكومة البريطانية، ببناء وتهيئة مؤسسات المجتمع المدني النسائية لمساعدتها على تحسين وضع المرأة في ليبيا من خلال تعزيز وبناء قدرات المؤسسات ودعم السياسات الفعالة، واستناداً إلى الدروس المستفادة من البرامج الحالية والسابقة التي نظمها المعهد في ليبيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمناطق الأخرى. يشترك مشروع «أنتِ رائدة» مع مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء ليبيا، ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات التشغيلية للمؤسسات وتحقيق الاستدامة في عمل مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز قدراتها من الناحية التنظيمية، والحشد وكسب التأييد، وتمكينها من أجل تحسين حياة النساء الليبيات وإبرازهن.

تعاون معهد صحافة الحرب والسلم مع كل من مؤسسة بندا للاستشارات الدولية وريبووت، لتنفيذ عملية تحديد الاحتياجات والأهداف، مما سمح لفريقها بتحليل الوضع العام لمؤسسات المجتمع المدني التي تمثل المرأة واحتياجاتها في ليبيا وذلك من خلال أكثر من 70 مقابلة في جميع أنحاء ليبيا مع قادة من مؤسسات المجتمع المدني وأفراد في المجتمع الليبي.

قام الفريق بتقييم مؤسسات المجتمع المدني النسائية من حيث قدراتها التنظيمية والتشغيلية ووضعها القائم، والتخطيط الاستراتيجي، وقدرتها على التشبيك وتشكيل التحالفات للعمل على النهوض بحقوق المرأة، والدعوة لزيادة مسؤولية الحكومة تجاه شؤون المرأة. ويتضمن شركاء المعهد كلاً من المجموعات النسائية القائمة والناشئة، ومؤسسات المجتمع المدني التي تقودها النساء، فضلاً عن مؤسسات المجتمع المدني الأخرى التي تعمل على مجموعة من القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي في جميع أنحاء ليبيا.

هذه التقييمات تمت استناداً إلى المعلومات المقدمة مباشرة من مؤسسات المجتمع المدني، لتحديد آليات توجيه الدعم لمساعدتها على زيادة الأثر الفعلي للأعمال المتعلقة بحقوق المرأة في ليبيا.

جميع الجهود لبناء القدرات التي تنفذ خلال عمر هذا المشروع ستُسَخَّر، وستُستخدم البيانات التي تم جمعها أثناء عملية تحديد الاحتياجات والأهداف، ليتمكن معهد صحافة الحرب والسلم من تصميم وتهيئة التدخلات المناسبة التي تلبي الاحتياجات المحددة لمؤسسات المجتمع المدني كلٍ على حدة.

المقدمة

ليبيا - نظرة عامة على السياق

ولدت المؤسسات المجتمعية الليبية المعاصرة أو مؤسسات المجتمع المدني من رحم ثورة 2011. وقام الرجال والنساء بتنظيم مجموعات لدعم الثوار، وحماية الأحياء، وتقديم المساعدات الإنسانية، والاستجابة وتقديم الخدمات للمجتمعات المحلية، غير أن هذه المجموعات الخاصة كانت تكافح مع تكوين هوياتها والاستنزاف في فترة ما بعد الثورة.

ولأول مرة على مدى جيلين، أصبح من الممكن لمجموعات من الليبيين أن تجتمع بشكل علني، وأن تجلب قضايا إلى النقاش كان قد تم قمعها سابقاً، ولم يكن لدى هذه المجموعات أي خبرة في عمل مؤسسات المجتمع المدني، أو كسب التأييد، أو بناء القدرات، ولكن الكثيرين سعوا إلى الحصول على المعلومات عن طريق الإنترنت، أو من المجتمع الدولي، أو من خلال التعلم من عملية التجربة والخطأ.

وتدريجيا ومع إعادة فتح الجامعات وأماكن العمل وإنشاء المؤسسات، انخفضت أعداد الناشطين والناشطات ونسبة مشاركتهم في مجموعاتهم، أو حتى تخلوا عنها تماماً، وفي نهاية المطاف اختفت العديد من المؤسسات التي تخللت المشهد أو أصبحت غير فاعلة، وقد عانت مؤسسات المجتمع المدني المختلفة في تحديد المهام الأساسية لعملها أو في تأمين موارد ثابتة لمواصلة عملها. وأشار العديد من المشاركين في البحث إلى أن هذه الفترة شهدت أيضاً ظهور مجموعات من المتطفلين المهتمة بالوصول إلى مصادر التمويل بشقيه العام والدولي. ومع ذلك، وضمن هذا المنظور من الدوافع والمهمات، انتشرت أعداد كبيرة من المؤسسات، وقامت ببناء كيان عميق من التنمية والعمل الخيري، وتطوير الشراكات الدائمة والموثوق بها، وكسب التأييد من قبل مجتمعاتها المختلفة.

لا يتشارك جميع الليبيين نفس المنظور للدور الحيوي الذي يقوم به مجتمع مدني نابض بالحياة في الديمقراطيات المختلفة، ونتيجة لذلك، وعلى مر السنين، تعرض العديد من النشطاء للمضايقات والعنف وحتى الاغتيال، كما أن الانقسامات السياسية والإقليمية التي أدت إلى نشوب النزاع في عام 2014 ألقت بظلالها على عمل هذه المؤسسات التي غادر العديد منها ليبيا، أو حدت من نشاطاتها للتخفيف من تعرضها للمخاطر، ومع ذلك هناك عدد كبير من المؤسسات التي لا تزال تعمل بأنحاء ليبيا وتقوم بأعمال خيرية وإنسانية بالإضافة إلى عمليات كسب التأييد.

أدى الوضع الأمني المتقلب في ليبيا إلى ظهور تحديات، وفرص كبيرة أمام نشطاء المجتمع المدني الملتزمين، وقد حالت الانقسامات السياسية وانعدام الاتساق والاستمرار في العمل المؤسسي من التقدم والنهوض بسيادة القانون والاستجابة لاحتياجات المجتمع على نحو فعال. وأدى انتشار الأسلحة والصراعات العنيفة وأزمة شح السيولة النقدية وعدم وجود السلع الأساسية إلى إحداث خلل في الحياة اليومية لليبيين، وفي حين أن المجتمع الذي يخرج عن نطاق السيطرة له آثار كبيرة على البرامج المنفذة ومؤسسات المجتمع المدني، ولكنه في نفس الوقت وفر المجال أيضاً للناشطين للتواصل مع الشركاء المؤثرين في المجتمع لملء الفراغ الذي ينتج عن غياب نظام الحكم المركزي.

ملخص النتائج

حسب الجهة

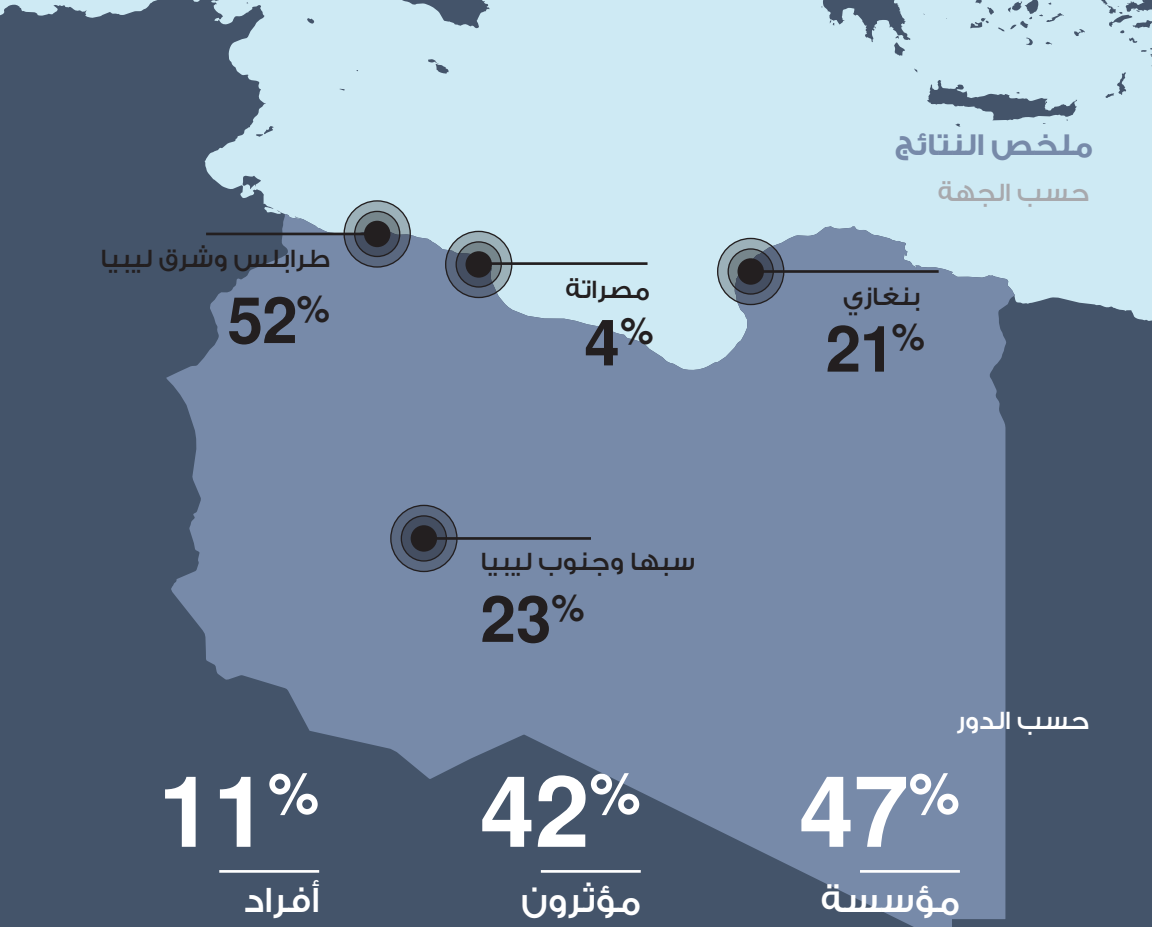

حسب الدور

47%
مؤسسة مجتمع مدني
مؤسسو ومديرو وموظفو البرامج في مؤسسات المجتمع المدني الذين هم في طليعة تعزيز حقوق المرأة

42%
مؤثرون
الذين لديهم القدرة على التأثير على معتقدات وسلوكيات مجتمعاتهم. ويشمل ذلك الأكاديميين، ورجال الأعمال البارزين، والقادة الدينيين، والإعلاميين

11%
أفراد المجتمع المحلي
الذين يعيشون في المجتمعات التي تعمل فيها مؤسسات المجتمع المدني أو يدعمون أو لديهم القدرة على دعم عمل مؤسسات المجتمع المدني

حسب النوع الاجتماعي

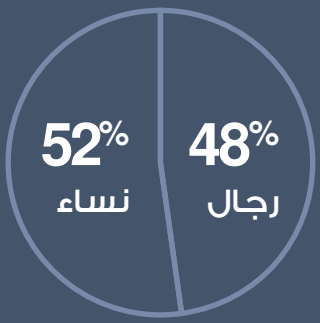

منهجية البحث

يجمع هذا التقرير ويحلل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها خلال المقابلات التي أجريت مع 73 مشاركاً، 52.1 في المائة منهم من النساء. وجميع المشاركين هم مواطنون ليبيون من مختلف أنحاء ليبيا يقومون بتنفيذ مشروعات تدعم مساواة المرأة على وجه الحصر أو يدرجون هذه المشروعات في برامجهم المختلفة، أو هم من المؤثرين أو من الأعضاء البارزين في المجتمع المحلي، وأجريت المقابلات في نهاية عام 2017 وأوائل عام 2018.

تم تقسيم المستجيبين إلى ثلاث مجموعات موسعة:

1. **ممثلو مؤسسات المجتمع المدني**، الذين يعملون في الطليعة لتعزيز حقوق المرأة.
2. **المؤثرون**، الذين لديهم القدرة على التأثير على معتقدات وسلوكيات مجتمعاتهم. ويشمل ذلك الأكاديميين، ورجال الأعمال البارزين، والقادة الدينيين، والشخصيات الإعلامية.
3. **أفراد مجتمع محلي** ممن يعيشون في المجتمعات التي تعمل فيها مؤسسات المجتمع المدني أو يدعمون عمل مؤسسات المجتمع المدني.

وشكّل الأعضاء من المجتمع المحلي أو من المؤثرين في المجتمع ما نسبته 53.4% من أفراد العينة، تم اختيارهم عشوائياً من قبل الباحثين الميدانيين استناداً إلى المعلومات المتوفرة عنهم، وشكّل الممثلون لمؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على قضايا النوع الاجتماعي بشكل مباشر أو غير مباشر، ما نسبته 46.6% من المشاركين.

قامت مؤسسة بندا للاستشارات الدولية المحدودة بتصميم أدوات البحث، بالشراكة مع معهد صحافة الحرب والسلم و ريبووت كجزء من مشروع أكبر يهدف إلى تقييم القدرات التنظيمية للمؤسسات العاملة ودراسة البيئة التي تعمل ضمنها مؤسسات المجتمع المدني. استمرت غالبية المقابلات مع المؤثرين وأعضاء المجتمع لمدة تزيد عن الساعة، واستمرت المقابلات مع مؤسسات المجتمع المدني بين ساعتين وثلاث ساعات، وأجريت المقابلات في مكاتب مؤسسات المجتمع المدني، وفي المقاهي، وفي الفنادق، وفي بيوت الناس، وعن طريق الإنترنت من خلال برنامج الاتصال (سكايب).

إن الغرض من هذا البحث هو فهم الفرص التنظيمية والبرامج القائمة لتعزيز مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، وخلص البحث إلى أن التنفيذ الفعال لبرامج المجتمع المدني لا يعتمد بالضرورة على حجم المؤسسات أو هيكلها، بل على قدرتها على الإبداع، والعطاء، والتفاهم، والشعور بمهمة الأعضاء و/أو الناشطين المتطوعين، ويمكن أن يكون لمجموعات متماسكة ومختصة من الناشطين تأثير بقدر المؤسسات المهنية التي تعمل بأطر وهياكل تنظيمية رسمية وموظفين مدفوعي الأجر.

وبالإضافة إلى ذلك، ناقش الباحثون بشكل معمق المشاركين في المقابلات مجموعة من القضايا المهمة بالنسبة للنساء في ليبيا، والتي يعتبر الكثير منها حساسة في المجتمع الليبي المحافظ، وركزت آلية البحث على وضع المرأة وما هي المواقف السائدة تجاهها، وما هي العوامل التي تدفع عجلة التقدم فيما يتعلق بقضايا المرأة بالإضافة إلى السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث تطرقوا إلى بعض الاعتبارات في كل من الموضوعات التي تم مناقشتها والتي تؤثر على وضع المرأة، فضلاً عن ماهية الجهات السياسية الفاعلة التي تؤثر أو يمكن أن تؤثر لاحقاً على وضع المرأة.

المشهد العام

النشاط المجتمعي في ليبيا

يظهر البحث أن العديد من مؤسسات المجتمع المدني الليبية تقوم بالكثير من العمل مع وجود القليل من الموارد والكثير من التحديات الرئيسية التي يجب التغلب عليها، وتتمتع العديد من المؤسسات بوجود عناصر الإبداع والعطاء والشعور بأهمية إيجاد طرق مبتكرة لإنجاز المهام الحرجة أو الصعبة، فالمؤسسات الليبية تتجه بصورة متزايدة وممنهجة إلى استخدام التكنولوجيا للعمل على زيادة إشراك المرأة وتنفيذ الأنشطة المختلفة، وفي غياب مقدمي الخدمات من القطاعات الحكومية سواءً الوطنية أو المحلية، تقدم مؤسسات المجتمع المدني دعماً حاسماً للمجتمعات المستضعفة وتعمل على إيجاد طرق جديدة لمعالجة القضايا الحساسة والمحرمة في المجتمع.

تطور العمل التطوعي في ليبيا

يكشف البحث أن العمل التطوعي ما يزال نابضاً بالحياة وبشكل جيد في ليبيا، وتتألف مؤسسات المجتمع المدني بالكامل من فرق من المتطوعين، الذين يقودون برامج ناجحة تقدم المساعدة الحيوية في ظل الظروف الحالية الصعبة، وبصرف النظر عن فضيلة ومبادئ المجتمع في تقديم العطاء والمساعدة، فإن التطوع مع مؤسسات المجتمع المدني أو المؤسسات الخيرية يوفر مساحة آمنة ومقبولة خاصة بالنسبة للنساء لمساعدتهن على الانخراط والمشاركة في الأنشطة خارج محيط المنزل، وغالباً ما يكتسب المتطوعون الذين يقدمون وقتهم وطاقتهم للعمل مع مؤسسات المجتمع المدني المهارات والخبرات التي تساعدهم على إيجاد فرص عمل في المستقبل. لكن مؤسسات المجتمع المدني تشير إلى انخفاض ملحوظ في قدرة المتطوعين على الانخراط بشكل متزايد، حيث تتنافس المؤسسات الليبية فيما بينها لجذب اهتمام المتطوعين وحثهم على تقديم الوقت للتطوع، إذ يطلب من المتطوعين تكريس المزيد من وقتهم اليومي لإنجاز المهام الروتينية المطلوبة منهم من أجل البقاء.

إن أزمة السيولة النقدية، والتفاوت في وفرة السلع الاستهلاكية الأساسية، بالإضافة إلى وضع البنية التحتية المتدهورة، تعني أن المواطنين مشغولون بالوقوف في خطوط الانتظار الطويلة أو البحث عن السلع التي تعتبر صعبة المنال، مما يؤثر على قدرتهم على منح المزيد من الوقت للتطوع مع مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى ذلك فإن عدم القدرة على التنبؤ بالأوضاع الأمنية المحيطة يجعل الناس أكثر حذراً وتردداً في السفر والمشاركة.

التفاعل عبر الإنترنت

تعمل العديد من مؤسسات المجتمع المدني على الاستفادة من المساحات الإلكترونية المتاحة عبر الإنترنت لتعويض محدودية الوصول إلى المساحات الفعلية على أرض الواقع، حيث يمكن للمرأة التواصل لتبادل الخبرات والآراء ووضع استراتيجيات للعمل من خلال هذه المساحات الإلكترونية، فعلى سبيل المثال، إحدى النساء المؤثرات في المجتمع تستخدم مجموعة فيسبوك خاصة للتواصل مع النساء في جنوب ليبيا، وتناقش المجموعة موضوعات مختلفة مثل الافتقار إلى الخدمات الطبية والقضايا الأمنية، وفي بعض الأحيان يتم تبادل الآراء حول المشاركة السياسية للمرأة.

وتستخدم منظمة أخرى مجموعات فيسبوك مغلقة لإشراك النساء في مناقشات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يوفر منبراً لمشاركة التجارب المشتركة فيما بينهن، وبالعكس من محطات التلفزة والإذاعة، فإن

الاستفادة تكون من وسائل التواصل الاجتماعي كونها في الغالب غير مدارة ولا مراقبة، إذ أفاد المشاركون في المقابلات بأن النساء أكثر ثقة في التعبير عن آرائهن عندما يستطعن التمتع بمستوى معين من الخصوصية وعدم كشف هويتهن.

وبالإضافة إلى ذلك، تساعد التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي مؤسسات المجتمع المدني على تقديم برامج إلى المجتمعات المحلية النائية، وإلى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة سواءً جسدية كانت أم اجتماعية، وأيضاً في الحالات التي يمنع فيها الوضع الأمني السفر والتنقل، وأفادت إحدى مؤسسات المجتمع المدني بأنها تلجأ إلى إنتاج فيديو مسجل لإحدى التدريبات التي لم تتمكن من تنفيذها على أرض الواقع، وأشارت عدة مؤسسات إلى استخدام الإنترنت لسد النقص الموجود في المعلومات، للعمل على زيادة المعرفة والوعي في نطاق واسع من القضايا، كالصحة والحقوق القانونية للمرأة.

من ناحية أخرى، هناك بالطبع حدود على قدرة وقوة وسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن الآثار المترتبة على الاعتماد المفرط على استخدامها من قبل مؤسسات المجتمع المدني، وعلى الرغم من عدم وجود بيانات موثوقة عن ليبيا، فإن المعرفة الرقمية والتكنولوجية في المجتمعات التقليدية والسكان الأكبر سناً تميل إلى أن تكون منخفضة، ولا يزال كثير من المواطنين يتلقون معلومات من منافذ وأساليب تقليدية. ويظهر البحث أن نشطاء مؤسسات المجتمع المدني وأعضاء المجتمع يعتقدون أن وسائل الإعلام التقليدية وخاصة الإذاعة لها دور مهم ومستمر في عملية تمكين المرأة.

وسائل الإعلام التقليدية

يشير المشاركون من مؤسسات المجتمع المدني إلى أن بناء علاقات إيجابية مع وسائل الإعلام المحلية يمكن أن يساعد في بناء الثقة والدعم في المجتمعات التي يعملون فيها، إذ تعتبر محطات الإذاعة وسيلة موثوقة لدى الناس، ويرجع ذلك بشكل ما إلى التصور الواسع لدى المجتمع بأنها قنوات محايدة سياسياً، والذي نشأ خلال الثورة، وأوضح مسؤول إعلامي من جنوب ليبيا: «الإذاعة لا تتدخل في السياسة، وهذا ما جعل أثرها أعمق لدى الناس، ومكنها من بناء علاقات جيدة مع الناس ووسائل الإعلام الأخرى». ذكر، مؤثر في المجتمع، جنوب ليبيا.

في بعض الحالات، تم استخدام الإذاعة بنجاح لمناقشة موضوعات حساسة، على سبيل المثال، أحد البرامج الإذاعية الشعبية في الجنوب يضم امرأتين تناقشان، وتطرحان مجموعة من القضايا من ضمنها العنف ضد المرأة والطلاق.

سد الثغرات

ترفع مؤسسات المجتمع المدني مستوى عملها لتتمكن من سد الثغرات الموجودة، لا سيما في قطاع الخدمات. وتقدم العديد من المؤسسات المساعدة في الخطوط الأمامية للنازحين والنساء والأطفال الذين يعانون من صدمات بسبب النزاع، وأيضاً الذين يحتاجون إلى الدعم الطبي أو العلاج.

وأشار العديد من المشاركين في الدراسة إلى أن غياب المؤسسات العاملة، وعدم رغبة المسؤولين الحكوميين أو عجزهم أحياناً عن الانخراط في قضايا مثيرة للجدل، قد خلق فراغاً، وهنا قامت مؤسسات المجتمع المدني بتغطية هذه الثغرات، وتعتمد المؤسسات التي تقدم الدعم المباشر للمجتمعات المستضعفة على خبرة الأطباء والمعلمين الذين يقدمون المساعدة بشكل تطوعي في المدارس والمراكز الطبية.

معالجة القضايا الحساسة

يكشف البحث عن اختلافات في الرأي حول كيفية التعامل مع القضايا التي تعتبر حساسة أو محرّمة في مجتمع محافظ مثل ليبيا، حيث يعتقد أعضاء المجتمع بشكل يقارب على الإجماع أن المناقشة العامة للموضوعات المحرمة ليست ممكنة، بالرغم من ذلك عندما يتم طرح هذه القضايا، فإن الناس ينخرطون في النقاش، وذكر أحد المشاركين على سبيل المثال غضب الناس عام 2016 على شريط فيديو يظهر اغتصاب امرأة على يد أفراد ميليشيات، حيث انتشر الفيديو على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي.

أثبتت المظاهرات العامة والمناقشات التي تطرح في المقاهي أن الليبيين يستجيبون عند طرح القضايا الحساسة أمام النقاش والتحدي، في حين أنه من الصعب جداً مناقشة قضايا مثل العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمعات المحافظة، حيث يبدو أن بعض الممانعة ترتبط بالرقابة الذاتية على النفس، والمحافظة على العادات التي تطورت خلال عقود من الزمن والتي تضع قيوداً على حرية التعبير والوصول إلى معلومات موثوقة.

بالرغم مما ذكر، فإن المؤسسات التي شملتها الدراسة توفر بدون أدنى شك مساحة لمناقشة ومعالجة القضايا الحساسة في برامجها المنفذة في المجتمعات الليبية، ويشير المشاركون من مؤسسات المجتمع المدني إلى أن القضايا الحساسة كثيراً ما تثار وتناقش تحت مظلة أنشطة أقل حساسية، على سبيل المثال فإن مؤسسات المجتمع المدني التي تقدم مساعدات نفسية واجتماعية للأطفال والنساء المصابين بالصدمة باعتبارها خدمة مقبولة ومرحباً بها، تجد نفسها تتصدى وتستجيب لعواقب العنف القائم على النوع الاجتماعي والانتهاك الجنسي للأطفال بالإضافة إلى الأمراض المنقولة جنسياً.

وجهات النظر تجاه مؤسسات المجتمع المدني

كشف البحث عن وجهات نظر مختلفة ومتناقضة لمؤسسات المجتمع المدني وتأثير عملها في ليبيا. إن ظاهرة مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية تعتبر حديثة العهد حيث نشأت بعد الثورة، أما ما قبل عام 2011 فلم تتم الموافقة إلا على المشروعات الخيرية التي ترعاها الحكومة أو عائلة القذافي أو الكشافة، واعتُبرت آن ذاك جميع الأنشطة الأخرى تخريبية، وبالتالي فمن المرجح ان يسىء المواطنون فهم دور مؤسسات المجتمع المدني في مجتمعهم و تراودهم الشكوك حول أنشطتها.

يستطيع المؤثرون داخل المجتمعات المحلية التمييز بين المؤسسات المختلفة مع تباين واضح في الآراء بشأن فعالية الأنشطة المنفذة، ويشير المشاركون إلى أن العديد من مؤسسات المجتمع المدني الليبية عبارة عن شخص (رجلاً كان أو امرأة) يقدم المحاضرات والخطابات دون وجود رؤية محددة، وبالتالي لا تنجح دائما في تحقيق أي تغيير فعلي، وقد أشارت إحدى المشاركات في الشرق إلى أن «معظم مؤسسات المجتمع المدني جيدة، ولكن لديها صعوبة في تحديد الأهداف المناسبة للمجتمع». امرأة، عضوة مجتمع محلي، شرق ليبيا.

يتساءل أحد المشاركين من الجنوب عن تأثير برامج التدريب أو حملات التوعية التي تنفذ، حيث يعتقد أنها غالباً ما تستند إلى معلومات غير مكتملة أو غير دقيقة. فأحد المشاركين عبر قائلاً «إن من تداعيات عدم وجود أهداف ورؤية واضحة لدى مؤسسات المجتمع المدني هو الفشل في جذب اهتمام الأشخاص المؤثرين أو صناع القرار للعمل على تنفيذ التوصيات أو التأثير على عملية التغيير الفعلي».

كما وتشير المقابلات التي أجريت مع نشطاء المجتمع المدني إلى أن التصورات السلبية والاختلاط في الآراء لم يأت من العدم، فبعض المؤسسات تستخدم عدد ورشات العمل المنفذة كمؤشر للنجاح وليس الأثر الفعلي لهذه الورشات التدريبية، ويعتقد ناشطون في مؤسسات أخرى أن رفع مستوى الوعي في حد ذاته يعتبر تأثيراً دون الحاجة لتحليل أو توضيح كيفية تطبيق واستخدام المعرفة الجديدة من قبل المشتركين، كما ويعتقد العديد من المشاركين من مؤسسات المجتمع المدني أن الفجوة في وجهات النظر تعني أنهم يقومون بعمل ضعيف فيما يتعلق بالتواصل مع المواطنين بشكل عام وصناع القرار المؤثرين بشكل خاص.

الفرص

بنفس الطريقة التي اعتُبر فيها الثوار كأبطال ليبيا بعد القذافي، فإن المتطوعين هم أبطال المجتمعات التي غرقت في الصراع والفوضى، ويجب على الناشطين الليبيين والمؤثرين وأعضاء المجتمع تعزيز ثقافة التطوع من خلال الاعتراف والاحتفال بتفاني والتزام جهود المتطوعين.

يمكن لمؤسسات المجتمع المدني توسيع المساحات الآمنة الرقمية للنساء، والتوسع في الأنشطة المنفذة باستخدام الإنترنت كأداة للوصول إلى المجتمعات الريفية والنائية والأقل حظاً، ومع زيادة التواصل بين الناس وتحسن البنية التحتية فإن مؤسسات المجتمع المدني قادرة على تطوير وتنفيذ تدريبات عن بعد عبر الإنترنت تتجاوز حدود المساحات الفعلية لتوفير فرص تعليمية هادفة.

أما النشطاء الذين لديهم فهم واضح بأن العديد من المواطنين الليبيين يشككون في عمل مؤسسات المجتمع المدني، وليس لديهم الفهم والوضوح الكافي لدور المجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية، فإنه يمكنهم العمل معاً ومشاركة قصصهم وخبراتهم لتطوير استراتيجيات منهجية، والتواصل بشكل واضح وتقديم أنفسهم ودورهم في المجتمع، لتتمكن مؤسسات المجتمع المدني من أن تعزز وتصقل مجموعة من الأبطال المجتمعين من المؤثرين في المجتمع للمساعدة في مشاركة قصصهم.

التبعات المترتبة على مؤسسات المجتمع المدني

حينما تتحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية في ليبيا فإن مؤسسات المجتمع المدني ستكافح من أجل إبقاء اهتمام المتطوعين، وستحتاج مؤسسات المجتمع المدني إلى التحضير والتكيف مع الأوضاع الجديدة، حيث يقضي المواطنون وقتاً أطول في إعادة بناء حياتهم وعملهم، ونتيجة لذلك يكون لديهم وقت أقل لمساعدة مجتمعاتهم المحلية.

إن التوسع في استخدام وسائل الإعلام الرقمية والاجتماعية يعرض مؤسسات المجتمع المدني لتحديات جديدة، ويذكر الناشطون تزايد حوادث التسلط والتحرش والتخويف ضد النساء وضد العاملين في قضايا المساواة بين الجنسين، وعلاوة على ذلك، فإن انقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر واختلاف إمكانية الوصول إلى الإنترنت هي من التحديات التي تؤثر على إمكانات وأثر المبادرات عبر الإنترنت.

المشهد العام

وضعية المرأة

هناك آراء متباينة حول مدى التقدم الذي حققته المرأة الليبية

يظهر البحث أن معظم الناس يعتقدون أن وضع المرأة في ليبيا قد تحسن منذ الثورة وبشكل أهم في العام الماضي. وللوضع الأمني تأثير كبير على تصورات المرأة، حيث تشير النساء باستمرار إلى أن انعدام الأمن هو أحد المخاوف الرئيسية وإن لم يكن الأكبر الذي تواجهه المرأة، وقدم أعضاء المجتمع أمثلة من النساء الناشطات والمنتخبات في مواقع سياسية وقيادية يعملن في قطاع الأعمال ويشاركن في النشاط المجتمعي، كدليل على زيادة مشاركة المرأة في الحياة الليبية، والنهوض بمكانة المرأة.

في حين يدرك الناشطون العاملون في مجال تمكين المرأة أن المساحة الحالية لتنفيذ الأنشطة والمبادرات المجتمعية قد ازدادت خلال العام الماضي، إلا أنهم يشعرون بالقلق من أن هذه المساحة هشة وضعيفة، حيث ازدادت المواقف المحافظة تجاه المرأة والقيود الأمنية على التنقل والعمل، والأهم من ذلك انهيار النظام السياسي الذي لا يعطي الأولوية للإصلاحات. وهذه كلها عوامل تؤثر وتهدد هذه المساحة الضعيفة.

الاتجاهات المحافظة المتشددة المتزايدة تؤثر على وضع المرأة

يؤطر معظم المجيبين وجهات نظرهم حول وضع المرأة في إطار سلطوي أبوي محافظ ثقافياً يحد من مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاجتماعية. وتعتبر المعايير المحافظة اجتماعياً في ليبيا عوامل مهمة في تحديد أدوار الرجل والمرأة داخل العائلة والمجتمع. وعلى الرغم من هذه المعايير، فإن العديد من المؤسسات تدعو إلى الحصول على الحقوق حتى ضمن هذه الديناميكية، وفي نهاية المطاف حتى في المجتمعات المحافظة، فإنه يتم حماية حقوق المواطن والترويج لها، وتسمح الحكومات بالترويج لحماية الحقوق ضمن حدود مقبولة.

وبسبب الانقسامات السياسية الحالية، فضلاً عن وجهات النظر المحافظة المتشددة لحقوق المرأة، فإن المؤسسات الليبية في كثير من الأحيان لا تحترم الإطار القانوني الحالي. وبصرف النظر عن وجهات النظر فيما يتعلق بعدالة قوانين الميراث على سبيل المثال، إذ ينص القانون على إعطاء النساء الوارثات ثلث العقارات، ومع ذلك، ففي البيئة الحالية تحرم النساء من أي ميراث ولا يحصلن إلا على القليل. وتذكر سيدة

أعمال في شرق ليبيا كيف يتقاضى أفراد أسرتها الذكور إيجار متجرها الموجود في مبنى موروث من والدها.

وبالمثل، يشير العديد من الناشطين إلى أن المواقف الاجتماعية من العنف الجنسي، إلى جانب انهيار سيادة القانون، تمنع النساء من إبلاغ السلطات عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي خوفاً من إلحاق العار بالأسر أو تعذيب الضحايا المعنفات.

إن قوانين الجنسية التي تمنع أبناء الآباء غير الليبيين (المتزوجين من نساء ليبيات) من التمتع بامتيازات المواطنة الكاملة، تؤثر بشكل غير متناسب على الأسر في جنوب ليبيا، ولكنها تشكل مصدر قلق لكثير من الناشطين في جميع أنحاء ليبيا. كما وتدافع عدة مؤسسات بالنيابة عن الأسر التي تسعى للحصول على المساعدة والخدمات الحكومية.

والمطلقات والأرامل معرضات بشكل خاص لإملاءات عائلاتهن المتأثرة بتزايد الأعراف والعادات المحافظة. في بعض المجتمعات المحلية، تفيد مؤسسات المجتمع المدني بأن العائلات تمنع المطلقات والأرامل من استخدام الهواتف المحمولة أو الفيسبوك أو قيادة السيارات. وتتعرض النساء في المجتمعات الريفية والنائية لهذه الديناميكيات الاجتماعية بشكل أكثر حدة مما هو عليه في المراكز الحضرية الأكبر حجماً.

«يتطلب المجتمع من النساء عدم شغل المناصب السيادية في الدوائر الحكومية، على الرغم من أنه يحق لهن قانوناً القيام بذلك. وبالمثل، لا تستطيع المرأة السفر خارج البلاد بدون محرم، حتى وإن كان السفر لأسباب صحية».

–امرأة، قيادية في مؤسسة مجتمع مدني، جنوب ليبيا.

الفرص

هناك عدد من المسائل التي تحترم سيادة القانون والتي تتيح الفرصة للمؤسسات للقيام بكسب التأييد على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويتعاطف الليبيون على نطاق واسع مع دعوات احترام الحقوق القانونية والتطبيق العادل للقوانين والتعليمات. ومع ظهور الانتخابات والتطورات الدستورية، تكون للمؤسسات نافذة تؤثر على الأطر القانونية، التي تؤثر على الحقوق السياسية والاقتصادية، وفي نهاية المطاف على النظم التي تحدد نوعية وضع المرأة.

التبعات المترتبة على مؤسسات المجتمع المدني

يجب على الذين يعملون في قضايا المساواة وقضايا النوع الاجتماعي (الجندر) أن يراعوا المعايير المقبولة في المجتمع ككل. ومع ذلك فإن هذا يصبح أكثر صعوبة لأن وجهات النظر المحافظة لديها صوت وشرعية في ليبيا.

وما دامت الحالة الأمنية لا تزال غامضة وغير مؤكدة، فستستمر الأسر بداعي الحماية في توسيع نطاق القيود على سفر الإناث ومشاركتهن في المجتمع.

المشهد العام

الأمن

يؤثر العنف والصراع على أنشطة التنقل والبرامج وخصوصاً في المناطق الريفية والنائية

يقر معظم الذين أجريت معهم المقابلات بأن الوضع الأمني له تأثير واسع في ليبيا، ولكنه يؤثر على النساء والمؤسسات التي تضم أعضاءً من النساء والبرامج الموجهة للنساء بشكل متفاوت. حيث أن التوترات المتصاعدة ونقاط التفتيش المسلحة والحساسيات والإشكاليات والجرائم لها آثار تقييدية على كيفية ومتى يمكن للمرأة السفر والتنقل. كما ويصبح التخطيط للنشاطات مثل الأعمال الخيرية أو ورشات العمل أكثر صعوبة خصوصاً عندما تتطلب المشاركة السفر على الطرق لمسافات بعيدة. وهذه القيود تكون جلية أكثر في المناطق الريفية والنائية.

يتعرض الحلفاء المحتملون الرئيسيون لخطر العنف إذا دعموا علناً قضايا حقوق الإنسان

يشير أفراد المجتمع المحلي وقادة مؤسسات المجتمع المدني إلى أن الحلفاء لمبادرات المجتمع المدني هم أقل ما يدعمون بشكل علني المبادرات التي تركز على حقوق الإنسان، وذلك لأنهم يخشون الشجب والاستهداف ووصفهم بالانحياز سياسياً لهذا الجانب أو ذاك. ويعتقد عدد قليل من الذين أجريت معهم مقابلات أن العديد من الأئمة لا يزالون صامتين ولا ينخرطون خوفاً من الانتقام.

يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للخطر الأكبر في البيئة الحالية

وتتعرض المؤسسات التي تركز دعوتها على حقوق الإنسان لخطر الانتقام أو العنف من جانب المجموعات المسلحة أو المجموعات المقاتلة. وفي حين أن العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان المعروفين قد غادروا ليبيا من أجل سلامتهم خلال هذه الفترة، فإن أولئك الذين لا يزالون في ليبيا يكونون حذرين في ملاحظة الانتهاكات الموجودة لحقوق الإنسان. وقد ناقش العديد من المشاركين في البحث أخطار تسليط الضوء على الانتهاكات في غياب سيادة القانون لحماية الناشطين من الانتقام. وبالتالي فإن المدافعين عن حقوق الإنسان يتجاهلون قضايا حقوق الإنسان المشروعة والعاجلة خوفاً على سلامتهم الشخصية أو سلامة عائلاتهم أو مجتمعهم.

«هنـاك أئمـة قتلـوا لمجـرد ترويجهـم ودعـوتهم للسلام».

–رجل، عضو مجتمع محلي، غرب ليبيا.

الفرص

تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتخفيف بعض المخاطر باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتخطيط الإبداعي للطوارئ. وتذكر إحدى المؤسسات قيامها بالتخطيط لورشة عمل عن مهارات الأعمال والمشروعات الصغيرة، والتي أُلغيت بسبب النزاع المحلي. وعليه، قام المنظمون بتسجيل فيديو وتحميل التدريب على شبكة الإنترنت. وفي البداية، كان من المتوقع أن تقدم المؤسسة التدريب إلى حوالي عشرين امرأة، ومع ذلك، فإن عدة مئات من النساء تمكنت من الوصول إلى التدريب عبر الإنترنت في وقت لاحق.

ويشير عدد قليل من المؤسسات إلى أنها قد تعاملت بنجاح مع الجماعات المسلحة المحلية، وفتحت قنوات الاتصال معها مما ساعد على زيادة فهم العمل القائم على المجتمع المحلي. وفي حين أن بعض الأشخاص الذين لديهم دوافع إجرامية أو سياسية يحاولون تصوير «المجتمع المدني» بصورة سيئة، فإن مؤسسات المجتمع المدني لديها الفرصة لإشراك المواطنين في المناقشات حول تنوع المؤسسات والمبادرات المجتمعية وكسب التأييد والأعمال الخيرية والإنسانية والتعليمية والتمكين وبناء القدرات فضلاً عن الدفاع عن حقوق الإنسان.

يواجه المغتربون الليبيون والمجتمع الدولي خطراً أقل في توجيه الانتباه نحو انتهاكات حقوق الإنسان من أولئك الذين يعيشون في ليبيا، ولذلك فإن استمرار يقظتهم في تسليط الضوء على المخاطر والحوادث يوسع نطاق الحماية إلى الفئات المستضعفة والضحايا.

التبعات المترتبة على مؤسسات المجتمع المدني

تصف الجماعات المسلحة والمجموعات المدفوعة سياسياً مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات كسب التأييد بأنها «جواسيس» أو مدفوعة بدوافع شخصية من أجل السفر الدائم وحضور ورشات العمل، وهذا التوصيف يخلق مناخاً يزيد من العنف المتوقع ضد الناشطين.

المشهد العام

التعاون والشراكات

تساعد الشراكات المحلية والوطنية على تنفيذ البرامج

تتحدث معظم مؤسسات المجتمع المدني التي تمت مقابلتها عن شراكات رسمية وغير رسمية على المستوى الشعبي. وبالنظر إلى الفراغ في الحوكمة والأزمات الاقتصادية والأمنية، فإن المجتمعات المحلية تملأ الفراغات التي خلفتها الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الصعوبات في التنقل والتوترات من منطقة إلى أخرى، بدأت مؤسسات المجتمع المدني في إقامة علاقات تعاون. على سبيل المثال، سيكون تنفيذ برنامج وطني صعباً لمؤسسة واحدة، وقد يكون أعضاؤها غرباء في المجتمعات النائية، أو يُنظر إليها على أنها على الطرف الآخر سياسياً. وتتواصل مؤسسات المجتمع المدني مع بعضها البعض على نحو متزايد في جميع أنحاء البلاد، وتقوم بتحديد الشركاء المماثلين والمتقاربين منها للمشاركة في تنفيذ البرامج على نطاق أوسع.

ولا تسمح هذه الشراكات بتحديد المخاطر المشتركة وزيادة الحماية الأمنية فقط، ولكنها أيضاً تسمح بتقاسم الموارد والمهارات والمعارف والخبرات. وقد بدأت بعض المؤسسات التي تكافح من أجل الحصول على الموارد بتبادل المهارات والخبرات في مختلف البرامج. ويصف أحد قادة مؤسسات المجتمع المدني من غرب ليبيا التعاون مع المؤسسات في كل من جنوب وشرق ليبيا، بأنهم يتقاسمون إمكانية الوصول إلى منصات الاتصالات والتدريب الخاصة ببعضهم البعض. ويظهر البحث أيضاً أن المؤسسات التي يرجح أن تكون شريكة أو تنضم إلى شبكات التعاون، هي تلك التي تركز على تمكين المرأة، في حين أن المؤسسات التي تركز على الشباب أو المؤسسات الخيرية هي أكثر عرضة للاعتماد على الجهات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع المحلي بدلاً من الشبكات المنتشرة.

ازدهار الشراكات المجتمعية

مع ازدهار العمل التطوعي، تظهر المجالس المحلية ومجتمع الأعمال التزاماً بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في آن واحد. فالشراكات من أجل التنمية تملأ الفراغ الإداري الناجم عن الأزمة السياسية الراهنة. ففي ليبيا، لعبت الجمعيات الدينية دائماً دوراً في العمل والعطاء الخيري. وبينما تكافح الحكومات المركزية مع أشغالها ومعالجة القضايا المحلية، فإن الشراكات القائمة على المجتمع المحلي تنخرط بشكل حاسم في تقديم الدعم المادي والمعنوي للبرامج الخيرية والإنسانية والمجتمعية.

وتتيح الشراكات مع المجالس المحلية والشركات الخاصة للمؤسسات المجتمعية سلطة وجزاءات لتنفيذ البرامج. ويولي أعضاء المجتمع ورجال الأعمال المؤثرون أهمية للمناقشات والمبادرات، في حين توفر المجالس المحلية الرسمية، وإن كان ذلك على المستوى المحلي الضيق، اقتسام ونشر المخاطر عبر سلسلة واسعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الشراكات تجلب تنوعاً من الخبرات والتأثيرات التي تساعد على تشكيل الخطاب بطرق مقبولة في المجتمع.

ويظهر البحث أن معظم المجيبين ينظرون إلى المجالس المحلية كشركاء مهمين في التنمية المجتمعية. بالرغم من أن المجالس تفتقر إلى سلطة رسمية كبيرة، فإنها تتمتع بثقة المواطنين ودعمهم. وتتحدث معظم المؤسسات، التي تعاملت مع الحكومة المحلية، عن تجارب إيجابية، حيث كثيراً ما تسهل المجالس المحلية المبادرات من خلال توفير الأماكن (مثل القاعات التدريبية) والموارد المادية الأخرى.

التعزيز من قبل فروع الوزارات

في حين يعتقد معظم الذين أجريت معهم المقابلات أنه من الصعب على الحكومة الوطنية تأدية مهامها بسبب الأزمات السياسية، يُقر الكثير منهم بأن المكاتب الفرعية للوزارات تشارك في التنمية المجتمعية. وليس من المستغرب، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، أن يكون العاملون على مستوى الفروع هم أيضاً أعضاء في المجتمع – وغالباً ما يكونون مؤثرين – وهم الذين يتطوعون بأنفسهم أو ينشطون في مبادرات التنمية المحلية. وكثيراً ما تصاحب الموارد التي تدعم المبادرات المجتمعية إشراك مسؤولي الوزارات على مستوى الفروع من خلال تقديمهم لأماكن لإقامة الأنشطة، والمواد، والخبرة لإفادة البرامج.

«التواصل ممتاز مع الناس والبلديات والداعمين. هناك ثقة متبادلة بين المؤسسة وهذه المجموعات».

–امرأة، عضوة مؤسسة مجتمع مدني، غرب ليبيا.

الفرص

يتيح التعاون والشراكات بين مؤسسات المجتمع المدني، ومع أعضاء المجتمع المؤثرين، أن يكون تأثير البرنامج أعمق وأوسع نطاقاً. وتوفر الانتماءات العائلية والقبلية درجات من الأمن المجتمعي، لا سيما في أوقات انهيار الدولة وغياب سيادة القانون.

التبعات المترتبة على مؤسسات المجتمع المدني

يمكن أن تكون المجتمعات صغيرة ومتشابكة. ويعتمد دعم القيادة القبلية، أو أفراد العائلة للمبادرات البرامجية على منظورهم فيما يتعلق بقبول هذه المبادرات. ومن غير المرجح أن تحظى مبادرات كسب التأييد التي تتطرق إلى إجراءات (القبيلة أو العائلة)، بالدعم إذا كانت تتعارض مع الأولويات العائلية أو المعايير القبلية.

المجتمع الدولي، له تقديره ولكن لم يُفهم تماماً

يشير البحث إلى أن معظم الليبيين لا يفهمون دوافع وآليات الدعم الدولي لبلدهم. ويشير العديد ممن أجريت معهم مقابلات في هذا البحث إلى أن الجماعات المسلحة أو السياسية تشكك في الليبيين الذين يعملون بدعم من المجتمع الدولي. وإلى حد ما، فإن هذا الشك قد يعود الى التاثير النفسي لافكار النظام السابق في الليبين من خلال النظر إلى جميع الأجانب على أنهم جواسيس نسبياً، وبسبب الصورة المتدهورة في السياسة الداخلية من قبل مختلف الدول. ويشير العديد من المجيبين إلى أن الجماعات المسلحة التي تستفيد من الغياب الحالي لقانون الدولة، تصور مؤسسات المجتمع المدني على أنها متواطئة مع عملاء أجانب، لتشويه سمعة أي انتقاد محتمل. وأخيرا، يعزي البعض سوء الفهم إلى غياب المجتمع الدولي في ليبيا، ومنعهم من إجراء الدبلوماسية العامة وتجسير التفاهم.

ومن الواضح أن أغلبية المؤسسات المجتمعية تقدر علاقات عملها مع المجتمع الدولي، وتقدر الدعم المقدم من خلاله. وتشعر العديد من المؤسسات، الواقعة في أقصى الجنوب أو في المناطق الريفية أو النائية الأخرى، بأن مجتمع المساعدات الدولية لا يمكن الوصول إليه، حيث يقدم الدعم بشكل حصري تقريباً للمراكز الحضرية الرئيسية.

ويقدر عدد قليل جداً من المؤسسات التي تمت مقابلتها لهذا البحث تعقيدات المساعدات الدولية، وتحديد الأولويات، وصنع القرار. وترى العديد من المؤسسات أن احتياجات المجتمع الفعلية لا تصل ولا تلبى من بعض المؤسسات الدولية، وأن المانحين لا يسعون إلا إلى التأكد من قيامهم بتطبيق برامجهم المرسومة مسبقاً من قبلهم. ويعرب عدد قليل من المؤسسات عن قلقه إزاء استدامة البرامج المنفذة في المجتمعات المحلية؛ القلق من أنه عندما ينتهي البرنامج «فإن المانحين الدوليين» يغادرون، وليس هناك متابعة للبرامج.

وقدمت العديد من مؤسسات المجتمع المدني توصيات للمجتمع الدولي تتعلق بالتعاون والدعم.

توصيات مؤسسات المجتمع المدني للمجتمع الدولي:

- الانتباه إلى المناطق النائية والريفية. حيث تواجه النساء في المجتمعات النائية مزيداً من انعدام الأمن الناجم عن النزاعات القبلية فضلاً عن أوجه القصور في البنية التحتية.
- زيادة الدعم للمؤسسات العاملة في قطاع الرعاية الصحية.
- تركيز الدعم على الشباب والاستثمار في التبادل الثقافي.
- دعم استدامة المشروعات التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني. وينبغي على المجتمع الدولي أن يتتبع ويتابع مع النساء أو المؤسسات بعد أن يوفر لهن فرص التدريب من أجل مساعدتهن على تحقيق الأهداف التي يسعين إليها.
- دعم بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى توفير الدعم المالي، وتوفير الخبرات.
- زيادة التدريبات داخل ليبيا للوصول إلى النساء غير القادرات على السفر.
- توسيع نطاق العمل ليشمل الفئات ا لمهمشة .
- إدراك أن الأولويات الدولية ليست دائماً هي نفس الأولويات المحلية.
- دعم المشروعات التي تقوم على فهم الاحتياجات الحقيقية للمرأة الليبية، والتحديات التي تواجهها لتجنب «مشروعات البرشوتات» (المشروعات غير المستدامة) التي تم تنفيذها في بلدان أخرى وبيساطة استيرادها إلى ليبيا.
- توسيع عملية اختيار المؤسسات التي تركز على قضايا المرأة، واستهداف النساء اللواتي يحتجن إلى برامج تنموية، وليس الناشطات والناشطين أنفسهم الذين يُدعَون دائماً للمشاركة في الفعاليات والأنشطة.
- العمل مع الأشخاص الذين لديهم الخبرة والتأثير لإحداث التغيير.

الفرص

إن مدى حسن النية تجاه المجتمع الدولي كبير إلى حد معقول، على الرغم من أن دوافع وآليات المساعدة ليست مفهومة جيداً. وهناك فرصة كبيرة للتوعية والدبلوماسية العامة. وينبغي على المانحين الدوليين والبعثات الدبلوماسية إشراك المجتمعات المحلية في مناقشات مدروسة وموزونة بشأن الدعم والمساعدة على أساس احترام الأعراف والتقاليد والحاجة الفعلية والحقيقية للمجتمع المحلي.

كما ويعد دعم المجالس المحلية ومجتمع الأعمال أمراً أساسياً في تقديم البرامج التي تتناول موضوعات يحتمل أن تكون حساسة تتعلق –على سبيل المثال– بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والآثار الصحية الناتجة عنه.

وبعيداً عن الأزمات السياسية الحالية، فإنه قد تنسحب مجالس الأعمال والمجالس المحلية وتصبح غير منخرطة. ومع ذلك، فإن المجموعات المجتمعية لديها الفرصة لإدراك وتنظيم منهجية الشراكة مع أعضاء مؤثرين، ومؤسسات مؤثرة في المجتمع المحلي.

وعموماً، فإن هذه التعاونيات المحلية فعالة في تحديد المهارات المطلوبة والموارد المتاحة، فضلاً عن الاستجابة لاحتياجات المواطنين. وينبغي أن تكون نماذج التنمية التعاونية المحلية مستمرة خارج نطاق الأزمة الحالية، وأن تلهم تنمية المجتمع المحلي، وتحديد الأولويات المحلية من قبل أفراد المجتمع المحلي، ومعالجتها من خلال دعم المواطنين. وقد أهمل صنع القرار المركزي وعلى مدى عقود دور المواطنين في تحديد الأولويات المجتمعية، ومع ذلك، فإن أزمات السنوات القليلة الماضية وإمكانية انتقال السلطة، تنطويان على إمكانية السماح بمزيد من التنمية المجتمعية.

التبعات المترتبة على مؤسسات المجتمع المدني

يجب ألا تصبح المبادرات المجتمعية التي تملأ الفراغ الذي تخلقه الحكومات خلال الأزمات هو المتوقع منها، فعلى المؤسسات الوطنية إشراك المجتمعات في ترتيب أولوياتها، وأن تستجيب للاحتياجات المحلية، وإلا ستستمر بالتخبط حسب الرأي العام. إضافة إلى ذلك، عليها أن تعترف بالدور الحاسم الذي لعبه موظفو السلطات المحلية خلال أزمات السنوات السابقة.

قد تنأى المجالس المحلية بنفسها عن المجتمع المحلي بعد قيام التشريع المستقبلي بإعطائها المزيد من السلطة، شاعرة بأنها لا تحتاج للمساعدة في إيصال برامج أصبح تنفيذها ضمن سلطتها.

ستكون قوى الشر خطرة تجاه الليبيين العاملين مع المجتمع الدولي، ومن المحتمل أن يتعرض هؤلاء الأشخاص للخطر بسبب ذلك.

الأولويات البرامجية

التمكين الاقتصادي

إن وضع اقتصاد ليبيا الحالي مؤلم؛ حيث تشكل أزمات التضخم والشح في السيولة النقدية ضغطاً على العائلات، خاصة ضمن المجتمعات الضيقة، إذ أشار المستجيبون إلى أن مشاكل السيولة وعدم قدرة المواطنين على الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية، أعطت الفرصة لهم للاندماج في القطاع الخاص والأعمال التجارية النقدية، وما بعد ذلك، أدت آثار أزمة السيولة الى لفت انتباه الجهات الخيرية والمتطوعين الذين انشغلوا بمواكبة التحديات اليومية.

ويشترك موظفو القطاع العام في الأعمال التجارية النقدية بشكل متزايد بسبب عدم استلام رواتبهم، أو عدم قدرتهم للوصول إليها، كما وأدت خطورة الأزمة الاقتصادية إلى فتح المجال للسيدات للمشاركة في الاقتصاد عن طريق تنفيذ أعمال غير تقليدية، أو أن يصبحن رائدات أعمال. واستجابة لتغير الواقع الحالي، تركز العديد من المؤسسات الآن خلال أنشطتها البرامجية على تمكين النساء اقتصادياً وتزويدهن بالمهارات اللازمة لفتح وإدارة أعمال صغيرة أو متوسطة وكسب المال منها. مع ذلك، يشير العديد من أفراد المجتمع وممثلي مؤسسات المجتمع المدني أن التمكين الاقتصادي لا يعني الاستقلال المالي للسيدات، طالما أن العائلات تدعي بملكية عمل السيدات، أو أن التعصب والتمييز يمنعهن من المطالبة بحق الملكية الحقيقة.

التمكين الاقتصادي كمسار

يظهر البحث أن غالبية من تم مقابلتهم من النساء والرجال يؤمنون أن برامج التمكين التي تستهدف ريادة الأعمال هي أنشطة مقبولة للسيدات، حيث تدخل العديد من السيدات مجال الأعمال التي تكون ضمن القطاعات «النسائية»، مثل خدمات التجميل ومنتجاتها، أو المطاعم وخدمات الطعام، أو الأعمال الحرفية، بالإضافة إلى صناعة الملابس وتجارتها. في حين يؤمن أغلب من تم مقابلتهم من النساء والرجال لهذا البحث أن النساء تعاني من أجل الوصول إلى مراكز ومناصب عليا ضمن المؤسسات الذكورية، إلا أن القطاع الخاص أكثر تقبلاً لمهاراتهن الريادية.

كما وتقوم العديد من المؤسسات بتقديم برامج مصممة من أجل إعطاء تدريبات حول ريادة الأعمال لنطاق واسع من المستفيدات؛ بعضها يستخدم وسائل الإنترنت للوصول للمجتمعات الريفية والنائية في ليبيا.

يعتقد أغلب المشاركين في هذه الدراسة أن التمكين الاقتصادي هو أيضاً مسار نحو التمكين السياسي، حيث أن النساء اللواتي يشاركن في أنشطة اقتصادية يكتسبن الخبرة، ويظهرن القدرة والكفاءة التي بإمكانهن نقلها للقطاع الحكومي والسياسي. إضافة إلى ذلك فإن زيادة القدرة السياسة والاجتماعية لسيدات الاعمال ستزيد من تأثيرهن في السياسات العامة.

وعلى الرغم من أن المشاركة الاقتصادية للسيدات تعتبر أكثر تقبلاً من الأنشطة الأخرى في المجتمع، إلا أن النساء ما زلن يواجهن تحديدات كبيرة تنبثق من المجتمع إضافة إلى القيود الدينية. وبصرف النظر عن وجهة نظر المحافظين من أن مكان المرأة هو في المنزل (الأمر الذي أشار إليه أغلب المشاركين

والمشاركات في الدراسة على أنه توجه بارز وواضح)، كما أشار أحدهم من غرب ليبيا، فإن السيدات تواجه أحياناً بيروقراطيين ذوي نظرة محافظة جداً يرفضون تسجيل مشاريعهن التجارية باسمهن. ومن أجل تفادي المضايقات أو المزيد من الصعوبات، ينتهي بهن الأمر بتسجيل مشاريعهن التجارية باسم أحد الرجال من العائلة أو باسم العائلة ذاته.

الأزمة تخلق فرصاً لريادة الأعمال

في حين كانت النساء ناشطات ضمن القوى العاملة في السابق، إلا أن مجال عملهن كان محدداً في قطاعات التعليم والصحة، حيث ظهرت فرص تعليمية جديدة بعد الثورة، إضافة إلى زيادة استخدام الإنترنت وجميع الاحتمالات التي يقدمها. عدا عن ذلك، يقوم الإعلام المتعدد والمتنوع ذو المحتوى العالمي بكشف آفاق اقتصادية جديدة وجاذبة أمام الليبيين. وفي الآونة الأخيرة، وبشكل كبير، أدت الأزمة الاقتصادية الحاصلة في ليبيا إلى دفع الناس نحو المشروعات الخاصة التي توفر فرصاً جديدة، لا سيما للسيدات.

تقوم المزيد من السيدات بفتح أعمال تجارية صديقة للنقد (من حيث سهولة الحصول على النقود)، وذلك بسبب أزمة السيولة والأزمة المصرفية، حيث يبعن منتجاتهن عبر الإنترنت، أو من منازلهن، أو من خلال واجهات المحلات. حسب الروايات المتناقلة، أخبر المستجيبون، الباحثين أن المطاعم توظف النساء بازدياد. وفي حين قام القطاع الخاص بالتدرج بفتح المجال بشكل أكبر للنساء الليبيات، خاصة بعد الثورة، عجلت الأزمة الاقتصادية خلال السنوات السابقة بزيادة الدخول إلى القطاع الخاص، ووفرت للنساء بشكل خاص فرصاً اقتصادية جديدة.

«إن الفرصة اقتصادية بحتة، فالدعم الاقتصادي للسيدات هو المفتاح الذي بإمكانهن الاعتماد عليه حالياً. يجب تزويد السيدات بالتمكين التقني (التدريب وحملات التوعية) الذي من شأنه أن يزيد فرصهن للنجاح، خاصة إذا ما كن رائدات أعمال أو صاحبات أعمال».

–امرأة، قيادية في مؤسسة مجتمع مدني، جنوب ليبيا.

الفرص

كان القطاع الخاص خلال عهد القذافي متأخراً بشكل يرثى له. إلا أنه ومنذ اندلاع الثورة، تخلى الناس عن القطاع العام بشكل متزايد، أو قاموا بزيادة دخلهم من خلال العمل في القطاع الخاص. إن الليبيين رائدون بالفطرة، وبإمكانهم تطوير قطاع خاص مزدهر. وإن دعم تنمية أعمال القطاع الخاص من خلال السياسات العامة والمحفزات الحكومية والتدريبات حول المهارات الريادية يمكن أن يسرع نمو هذا القطاع من الاقتصاد بشكل كبير.

بشكل عام، يجب على حملات كسب التأييد الترويج لحقوق النساء والرائدات اقتصادياً، وأن ترافق استراتيجيات تطوير بيئة الأعمال في القطاع الخاص. إضافة إلى ذلك، يجب على النساء، دعم النساء من خلال توجيه المرشحات حتى يصلن إلى مراكز ومناصب عليا ضمن القطاع العام، حيث أن هناك قلة من السيدات في المراتب العليا.

التبعات المترتبة على مؤسسات المجتمع المدني

ينبغي أن يصاحب إنفاذ الحقوق الاقتصادية التمكين الاقتصادي، فإن حرمان المرأة من حق تسجيل الأعمال التجارية باسمها يحد من قدرة المطلقات أو الأرامل على المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية، كما أن حرمان المرأة من الفرص الاقتصادية له تأثير ضار على المرأة العزباء أو المطلقة أو الأرملة، ويمنعها من تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي لنفسها ولأطفالها.

ومع دخول السيدات مجال الوظائف والأعمال غير التقليدية، يجب تأكيد أهمية ضمان تطبيق سياسات مكان العمل، ويجب تركيز الانتباه على الأمور المتعلقة بإجازة الأمومة، والتمييز، والمضايقات.

تقوم المؤسسات بالترويج لتمكين المرأة سياسياً بطرق مختلفة، ويقوم عدد قليل من مؤسسات المجتمع المدني باستهداف المشاركة المباشرة بالعمليات السياسية ومؤسساتها، بينما يحاول البعض زيادة القدرات القيادية والمشاركة في الحكم المحلي، ويركز آخرون على الدستور وحقوق المرأة كوسيلة لزيادة مشاركتها في الحياة العامة والسياسية.

وتسعى بعض المؤسسات للحصول على عدد من نقاط الدخول لتمكين المرأة سياسياً. مع ذلك، تخطو أغلب مؤسسات المجتمع المدني على طريق السياسة بحذر، حيث تتردد العديد من المؤسسات في المشاركة في الأنشطة السياسية عندما يعني تغيير التحالفات أن اختيار الجانب الخاطئ قد يؤذي مكانتهم (ومكانة عائلتهم) في المجتمع.

لا يزال يتعين بناء الجسور بين النشاط المجتمعي والسياسة

إن قلة الكتل أو الأحزاب السياسية التي تمكّن وتؤيد وضع المرأة، تثني النساء الناشطات من اتخاذ خطوة الانتقال من المشاركة المجتمعية إلى المشاركة السياسية. وفي العديد من المجتمعات الأخرى، تقوم الأحزاب السياسية بإفساح المجال للسيدات لتطوير مهاراتهن وقدراتهن على المشاركة والمساهمة في الحياة العامة. ولكن من دون وجود مؤسسات سياسية رسمية قوية، لا تدرك العديد من السيدات حقوقهن السياسية، أو يشعرن بأنهن لا يمتلكن القدرة على المشاركة السياسية، فغياب الأحزاب السياسية القوية في ليبيا يحرم السيدات من وجود وسيلة مهمة للمشاركة السياسية.

تشعر مناطق الجنوب بغياب المؤسسات الرسمية السياسية بحق، حيث تسيطر العشائر والميليشيات على المؤسسات المحلية وتحكم بناء على قوانينها وعاداتها الخاصة، وليس بناءً على المعايير القانونية للدولة وحتى إن كانت ضعيفة. لأفراد المجتمع والمؤثرين من الجنوب آراء سلبية تجاه الناشطات السياسيات – خاصة اللواتي تم انتخابهن.

وقد أشارت إحدى أفراد المجتمع قائلة: «تم التلاعب بانتخابات المجلس الوطني حيث لم تعط السيدات أدواراً سياسية جدية، وتم استخدامهن كأرقام فقط لتتوافق مع قانون الانتخابات، مما أدى إلى فقدان ثقة المرأة بالسيدات الأخريات». أنثى، عضوة مجتمع محلي، جنوب ليبيا. خلقت هذه النظرة السلبية السائدة تجاه السيدات المنتخبات نقصاً في الثقة بين ناشطي المجتمع المدني والنساء السياسيات اللواتي غالباً ما يفشلن في دعم بعضهن في الترويج للمشاركة المرأة السياسية وتمكينها.

يعلم المؤثرون وأفراد المجتمع أنه حين تعمل ناشطات المجتمع المدني والسياسيون سوية، بإمكانهم تحقيق تغيير تبعي من أجل تمكين النساء. وقد أشارت إحدى أعضاء المجتمع المحلي من الجنوب قائلة «تم أدراج التعديلات والمقترحات في الدستور بسبب الضغوطات التي مارستها بعض الحملات النسائية. وكان لبعض مؤسسات المجتمع المدني دور مؤثر في

«أحياناً وفي بعض المناطق، للنساء الحق في المشاركة في السياسة، لكن يتم قمعهن بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية».

–رجل، عضو مؤسسة مجتمع مدني، غرب ليبيا.

«تخاف النساء من المشاركة في السياسية لأنها قد تهدد سلامتهن».

–امرأة، مديرة مؤسسة مجتمع مدني، غرب ليبيا.

إثارة المسألة وجمع النساء من أجلها، من ثم رفع مطالبهن للمسؤولين «. أنثى، مؤثرة، جنوب ليبيا.

بالرغم من قلة السيدات اللواتي يمثلن قدوةً وطنية، إلا أن العديد من ناشطات المجتمع المدني يشاركن بقوة في السياسات المحلية البسيطة (السياسة على مستوى المؤسسات والمكاتب المحلية)، حيث أشارت بعض الناشطات اللواتي تمت مقابلتهن من أجل البحث إلى أن مشاركتهن في العمل المجتمعي زودتهن بالثقة والمهارات اللازمة للوصول إلى مشاركة سياسية أكبر وأكثر رسمية.

السيدات يشاركن في فض النزاعات

تغيب النساء بشكل كبير عن عمليات فض النزاعات على المستوى الوطني في ليبيا، إلا أنهن يحرزن تقدماً في جهود المصالحة والوساطة المحلية، حيث تشترك بعض الناشطات في لجان الوساطة والمصالحة المحلية؛ وهو عمل يعتبره المؤثرون وأفراد المجتمع بأنه مشاركة قيمة. على سبيل المثال، أشار أحد المؤثرين إلى أن النساء هن «جزء من الهرم الذي يشتمل على الشباب ومجالس الحكماء، حيث أن دورهن مهم في عملية السلام». ذكر، عضو مجتمع محلي، جنوب ليبيا.

«هؤلاء السيدات القياديات مترددات، ومسيسات وراء جدول أعمال وضعته بعض الجهات السياسية. حصل هذا بسبب غياب قانون سياسي ينظم عمل الأحزاب السياسية في ليبيا».

–امرأة، مؤثرة، جنوب ليبيا.

الفرص

يكشف البحث أن العديد من النساء الليبيات لا يعلمن حقوقهن السياسية رغم أن ليبيا هي أحد الدول الموقعة (بتحفظ) على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والقانون الوطني يعطي النساء حقوقاً متساوية في الحياة العامة. وإن اتفاقية (سيداو) والأنظمة والاتفاقيات الدولية الأخرى بالإضافة إلى القوانين الوطنية هي أدوات قوية للترويج لمشاركة النساء وحماية حرياتهن. ومن الممكن استخدامها للتثقيف وممارسة الضغط من أجل تطبيق الحقوق القائمة، إذ بإمكان النشطاء استخدام كل من اتفاقية (سيداو) والقانون الليبي الوطني كإطار عمل في تصميم وتنفيذ المشروعات حول حقوق المرأة في الحياة العامة.

التبعات المترتبة على مؤسسات المجتمع المدني

إن الوضع السياسي الليبي في الوقت الحالي عدائي وغير صحي لأي شخص يرغب القيام بمساهمات ذات أثر، وتبتعد معظم مؤسسات المجتمع المدني قاصدة عن المشاركة في السياسة، أو التمكين المباشر للمرأة سياسياً. وهنا لا يعتبر غياب الأصوات والحلول المنطقية عائقاً أمام التقدم فحسب، بل إن عدم المشاركة أيضاً تهدد بفقدان فرصة تشكيل طريق الديمقراطية والتأثير بها حين تستقر ليبيا.

الخلاصة

إن مؤسسات المجتمع المدني التي تنفذ حالياً برامج في ليبيا هي ذات جهود بطولية وتواجه مخاطر يومية بالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ بالوضع الأمني، فهم ينفذون برامج وينمون مجتمعات بشكل كبير وبوجود موارد قليلة والعديد من العوائق. هم الرواد الحقيقيون في ليبيا، وبناء على ذلك يستحقون الدعم، ليس من المجتمع الدولي فحسب، بل من بعضهم البعض أيضاً. وفي حين أن العديد من المؤسسات العاملة في برنامج «أنت رائدة «صادقة حول بعض جوانب ضعفها، إلا أنها تحتاج إلى أن تتعاون فيما بينها بشكل أكبر من أجل تبادل الخبرات والمعرفة وتوفير المزيد من الدعم الوقائي حين يلزم. ولقد تقبل العديد فكرة أنهم يحتاجون خبرة أعمق وقدرة أكبر.

إن الأمر المهم للغاية هو كيفية تعامل مؤسسات المجتمع المدني مع المشروعات؛ حيث تحتاج هذه المؤسسات أن تظهر اهتماماً أكبر بتصميم البرامج المؤثرة. ورشات العمل وحدها لن تحسن من وضع النساء، وحملات التوعية تكون بلا معنى من دون هدف، أو تغيير واضح، والتدريبات غير مهمة إذا لم يكن هناك فرصة لتطبيق المعرفة المكتسبة.

للنجاح العديد من الأشكال، ولا يوجد نموذج واحد لمؤسسة مجتمع مدني ناجحة في ليبيا، وتقوم العديد من المؤسسات بتحدي الوضع الحالي بشجاعة من أجل تحسين حياة المواطنين. وهناك العديد من المعطيات من أجل الوصول إلى برامج فعالة، لكن جميع مؤسسات المجتمع المدني المزدهرة لديها صفات مشتركة - فهم وطنيون يعملون بشغف ويريدون أن يشاركوا في تشكيل تنمية ومستقبل ليبيا؛ ولا يخافون من التزامهم هذا، ولا حدود لطاقاتهم ويستمرون في عملهم رغم جميع العوائق أمامهم. خيالهم وتطبيق مهاراتهم عبقري، سواءً كانوا قادرين على التعبير عنه أم لا، فهم يعلمون ما يريدونه وما هو المطلوب من أجل ليبيا.

التوصيات

المواطنة الفاعلة والمشاركة السياسية للمرأة

- صقل وإعداد القادة السياسيين في المستقبل من خلال تحديد وتدريب النشطاء وأعضاء المجتمع الذين يتمتعون بالنفوذ، ويمكن تعيينهم للعمل في المناصب السياسية على جميع المستويات؛ الوطنية والمحلية وبالتالي، ستزيد المشاركة السياسية للمرأة الليبية عندما تصبح العملية السياسية الليبية أقل عدائية.

- عقد جلسات حوارية عامة للمساءلة ومراقبة العملية السياسية ذلك أن المواطنين لا يدركون كثيراً المبادرات التي تنظر فيها الهيئات التشريعية أو الحكومية، إذ يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن توفر محافل ومساحات لمناقشة السياسات العامة، ونشر المعلومات حول القضايا والمبادرات أمام البرلمان، أو الحكومة المحلية التي تؤثر على مصالح المجموعات المختلفة، وخاصة النساء والأطفال. تطبيق آليات رصد العمليات بالإبلاغ الدوري، وتحمل الجهات الفاعلة السياسية المسؤولية عن سلوكها.

- بناء قدرات لمهارات وتقنيات الاتصال الفعالة، وذلك باستخدام أساليب الاتصال المباشر وغير المباشر للتحدث مع بعضهم البعض عن المرأة في السياسة، وتقاسم قصص النجاح. يمكن لمؤسسات المجتمع المدني تنظيم التجمعات الإلكترونية (التي تربط عبر مجموعات فيسبوك وفايبر) في المناطق التي يصعب فيها التجمع على المستوى الشخصي.

- إزالة الغموض عن عمليات تحديد القضايا وتطوير السياسات. عادة ما تعتقد السيدات اللواتي يفتقرن إلى الخبرة في الحياة العامة والسياسية أنهن غير قادرات على التنافس، لأنهن لا يمتلكن المعرفة المطلوبة حول القضايا السياسية «الثقيلة» مثل الاقتصاد، أو كتابة الميزانيات، أو الدفاع والأمن. وبإمكان مؤسسات المجتمع المدني مساعدة السياسيات الطامحات في فهم الموضوعات السياسية المعقدة، خاصة المؤسسات التي تعمل بالبحوث أو كسب التأييد أو مراقبة الحكومة.

- تنظيم حوارات ومناظرات للمجموعات المهمشة أو المرشحين. عادة ما يقوم منظمو المناظرات العامة أو التي تبث عبر التلفاز بدعوة القادة السياسيين المهمين، أو كبار القادة الذكور من المجتمع للمشاركة في الفعاليات. بإمكان مؤسسات المجتمع المدني توفير المساحات للسيدات، والمؤثرات وغيرهن من المجموعات المهمشة ليُسمِعن صوتهن وتوضيح اهتماماتهن.

- تجهيز شبكة وقاعدة بيانات للسيدات اللواتي يمثلن قدوة على المستوى المحلي أو الوطني. عادة ما تدعي المؤسسات السياسية أن السيدات غير مؤهلات أو لا تهمهن المشاركة في الحياة السياسية والعامة. وعليه فإن تجهيز شبكة من السيدات وتجميع معلومات حول قدراتهن، ومجالات اهتماماتهن، وقابليتهن للمشاركة في مختلف المنتديات تسمح لمؤسسات المجتمع المدني والناشطين السياسيين بتحديد السيدات بسرعة من أجل المشاركة في الفعاليات العامة ليتم الترويج لهن كمرشحات في الوظيفة العامة أو المنتخبة.

السيدات في مفاوضات السلام وفض النزاعات

- بناء القدرات حول المفاوضات وفض النزاعات من أجل الترويج لمهارات النساء الليبيات اللواتي يشارك بعضهن في مبادرات المصالحة في مناطقهن، ومن أجل تمكينهن من المشاركة في المفاوضات من أجل فض النزاع في مناطقهم. بإمكان السيدات مشاركة تجاربهن ومناقشة ممارساتهن في فض النزاعات. توسيع مجال المشاركة ليشمل السيدات في المناصب الحكومية والمنتخبة واللواتي يستفدن من مهارات المفاوضات.

- إشراك القادة الدينيين (كمؤثرين) في الحوار مع السيدات من أجل تبادل الخبرات وتثقيف القادة حول أثر النزاع على السيدات ودورهن المحتمل في المصالحة.

- على مؤسسات المجتمع المدني الاستمرار ببناء الثقة وتشجيع مشاركة النساء في الحوار وجهود السلام ومنع النزاع على المستوى المحلي في عمليات المصالحة. إذ بإمكان النساء التأثير على الناس من حولهن وعائلاتهن ومجتمعاتهن وقبيلتهن. وبالإمكان استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أيضاً لمشاركة المعلومات التي قد تكون مفيدة للأنشطة حول المصالحة ما بين القبائل.

التمكين الاقتصادي للمرأة

- توفير التوجيه العملي حول مهارات تطوير الأعمال الأساسية والريادية. بإمكان مؤسسات المجتمع المدني تزويد المعلومات والتوجيهات حول موضوعات مثل الريادة في الأعمال وإدارة الأعمال الصغيرة والقيادة والإدارة والمحاسبة والتسويق. وقد تحتاج بعض السيدات أيضاً للتدريب على مهارات تستخدم للحصول على عمل في قطاعات صديقة للمرأة، مثل اللغة الإنجليزية، ومهارات الحاسوب، والأعمال المنزلية، والحرف اليدوية، ومهارات التجميل.

- تقديم دعم أكثر تقدماً للسيدات اللواتي أسسن أعمالاً تملكها نساء، أو تديرها نساء من أجل تعزيز شبكتهن وتطوير حلقات التسويق لديهن. إذ بإمكان التدريبات المتقدمة أن تشتمل أيضاً على تطوير تقنيات الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، والرسائل النصية القصيرة، والتسويق الإلكتروني، والأعمال المستدامة، والبرامج المالية وأدوات زيادة الوصول للخدمات المالية والأسواق.

- توفير ودعم برامج توجيه للرائدات. بإمكان السيدات اللواتي سبق وأن أسسن أعمالهن توجيه المبتدئات عن طريق مشاركة خبراتهن، وتوفير الدعم العملي المستمر، والمعلومات اللازمة للتنقل عبر النظام المصرفي، وفهم موضوعات مثل العرض والطلب للبضائع والعملات الأجنبية. وعلى مؤسسات المجتمع المدني حال تحسن البيئة الأمنية أخذ الاحتفال بشكل عام بنجاح السيدات في أعمالهن بعين الاعتبار.

- كسب تأييد الوكالات الوطنية والدولية من أجل تطوير فرص تمويل صغيرة لرائدات الأعمال.

محو الأمية القانونية والمعونة والإصلاح

- تصميم أنشطة من شأنها حماية الحقوق القائمة للنساء الليبيات والترويج لها. بإمكان مؤسسات المجتمع المدني كسب التأييد من أجل زيادة المساواة بناء على القانون والتطبيق السليم للاتفاقيات الدولية والتي صادقت عليها ليبيا، مثل اتفاقية (سيداو).

- تطوير أنشطة للتعليم ومحو الأمية القانونية. من الممكن إيصال المعونة ومحو الأمية القانونية عن طريق ورشات العمل، وخطوط المساعدة الهاتفية، والشراكات الصحية/القانونية، والمحادثة عبر الإنترنت، ونماذج المحاكم الممكن تحميلها من خلال الإنترنت. إن من شأن هذه الانشطة والأدوات التعليمية مساعدة الناس على فهم حقوقهم ومسؤولياتهم، ومعرفة متى تكون الحاجة للحصول على المساعدة القانونية، وأين من الممكن إيجادها.

- كسب التأييد من أجل الإصلاح القانوني في ليبيا لمعالجة التمييز المبني على النوع الاجتماعي في القوانين. بإمكان مؤسسات المجتمع المدني إجراء دراسات واستخدام المعرفة والمعلومات المتوفرة لتطوير مقترحات من أجل الإصلاح القانوني. يظهر البحث أن عدداً من مؤسسات المجتمع المدني تعلم أن النساء طالبن بإصلاح قانون الجنسية وقانون الأحوال الشخصية وقوانين العنف المبني على النوع الاجتماعي. إن مؤسسات المجتمع المدني في وضع جيد لتنظيم حملات تأييد من أجل إعلام صانعي السياسات والمشرعين حول الاحتياجات والحلول.

- توسعة وتعزيز المساعدة القانونية للنساء من ذوات الإعاقة. على مؤسسات المجتمع المدني استهداف السيدات ذوات الإعاقة والسجينات والنازحات والمتزوجات من غير الليبيين عند تصميم برامج المساعدة القانونية.

التمكين الاجتماعي للمرأة

- تأسيس خطوط ساخنة للنساء والرجال المعرضين للعنف. بإمكان الخطوط الساخنة تزويد ضحايا العنف بالقدرة على الحديث لمتطوعين خبراء قادرين على توفير النصيحة، وتوجيه الضحايا نحو خدمات الدعم. على مؤسسات المجتمع المدني أيضاً تزويد خدمات الدعم للضحايا من الرجال الذين يتعرضون للعنف الجنسي، مثل الاغتصاب داخل السجون.

- مراقبة وتوثيق حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي. بإمكان مؤسسات المجتمع المدني تزويد السلطات بالمعلومات حول جميع أنواع العنف المبني على العنف الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي والاختطاف والمضايقات. ويجب ممارسة الضغط على الحكومة والنظام القضائي أيضاً لتوثيق العنف المبني على النوع الاجتماعي من أجل ضمان معاقبة الجناة.

- تأسيس ملاجئ ومراكز لضحايا العنف. بإمكان المتطوعين الطبيين تقديم خدماتهم للنساء للشفاء جسدياً ونفسياً، كما بإمكانهم توفير الإرشاد للعائلات لكسر ثقافة إلقاء اللوم على الضحايا.

- توسعة البرامج التي تعنى بصحة المرأة، بما في ذلك الحقوق الإنجابية، وحماية الأشخاص الذين يعانون من مرض نقص المناعة المكتسبة (HIV/AIDs) كنقطة دخول نحو معالجة موضوعات أخرى، مثل العنف المبني على النوع الاجتماعي.

الصور الفوتوغرافية

الغلاف: اجتماع عمل لمجموعة سيدات. Shutterstock.com. https://goo.gl/M2sou4.

النشاط المجتمعي في ليبيا: مجموعة سيدات يلوحن بالعلم الوطني الجديد. بواسطة فيليب ديسمازيس. وكالة فرانس برس. Getty Images.

وضعية المرأة: سيدة تصوت في انتخابات لجنة صياغة الدستور الليبي. موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. https://goo.gl/Fdcaxj.

الأمن: مجموعة من الثوار الليبيين متوجهين إلى المعركة لمواجهة جيش القذافي. أجدابيا، ليبيا، 7 أبريل/نيسان 2011. Shutterstock.com. https://goo.gl/EiGjZN.

التعاون والشراكات: شابة تدرس الفنون تقوم برسم جدارية مؤيدة للديمقراطية. بواسطة ليون نيل. وكالة فرانس برس. Getty Images.

الأولويات البرامجية: طرابلس. ليبيا. 2016/10/10. منظر لأحد الشوارع في العاصمة الليبية خلال فترة حكم القذافي. Shutterstock.com. https://goo.gl/EiGjZN

الخلاصة: غدامس، المدينة البربرية القديمة. ليبيا. موقع اليونسكو التراث العالمي. لؤلؤة الصحراء. Shutterstock.com. https://goo.gl/Egdh7M.

التوصيات: إعادة الروابط العائلية. ليبيا. بواسطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. https://flic.kr/p/e2pGJU. استخدمت حسب الاتفاقية CC BY-NC-ND 2.0.

يركز البحث على مؤسسات المجتمع المدني الليبية التي يتمحور عملها ونشاطها حول المرأة، بالإضافة إلى العديد من النتائج والتحليلات ذات الصلة بالمجتمع المحيط ككل الذي يدعم التنمية والمشاركة المدنية، مما يدل على التزام الليبيين الثابت بإصلاح مجتمعهم.

وكجزء من هذا الإلتزام، بدأت العديد من التدريبات على العمل المجتمعي والأعمال الخيرية والإنسانية، ومبادرات كسب التأييد والتي يجري تنفيذها في كل ركن من أركان البلاد من قبل الأشخاص القادرين على ذلك والذين يهتمون بمجتمعاتهم بدرجة عالية. وتنفذ مؤسسات المجتمع المدني أنشطة بدعم وشراكة من جهات مختلفة مثل المتطوعين والحكومات المحلية والشركات الخاصة وآليات الدعم المقدمة من المجتمع الدولي.

إعداد:

binda consulting international

بتمويل من:

British Embassy Tripoli

تصميم:

REBOOT